النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴷⵉⵎⵇⵔⴰⵟⵉⵜ

إلى الأمام
من أجل الاشتراكية

■ العدد : 561 ■ من 20 الى 26 يونيو 2024 ■ الثمن: 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

انتفاضة 20 يونيو 1981 المجيدة، الذكرى والدروس

غسان أبو نجم:

ضيف العدد

فبعد مضى تسعة أشهر على معركة طوفان الأقصى لم يستطع الكيان الصهيوني تحقيق اي من أهدافه المعلنة فلا استعاد الأسرى ولم يدمر قوى المقاومة

15

استيطان، تهجير وضم.. لذلك وجبت المقاومة في فلسطين!

10

هل سيعرف قطاع تركيب السيارات مصير قطاع النسيج؟

06

09 08 07

كلمة العدد:

تجديد الوفاء لذكرى الشهداء والانتفاضات الشعبية بتحيين مهامنا السياسية

إن الهدف من إحياء ذكرى الشهداء والانتفاضات الشعبية وضمنها «الانتفاضة الشعبية المجيدة 20 يونيو» ليس فقط هو التعبير على اعتزازنا وافتخارنا بكل شهداء شعبنا شهداء الحركة الماركسية-اللينينية المغربية والحركة الاتحادية الأصيلة وغيرهما من شهداء الشعب المغربي فحسب، الذين سقطوا في معركة التحرر الوطني من هيمنة الكتلة الطبقية السائدة ونظامها المخزني وأسيادها الامبرياليين. الهدف أيضا وأساسا هو التعبير عن وفائنا وتشبثنا واستعدادنا لبذل الغالي والنفيس من أجل إنجاز المشروع العظيم الذي ضحوا من أجله: التحرر الوطني على طريق الاشتراكية.

إن الوفاء لهذا المشروع العظيم ليس مجرد كلام نكرره في كل مناسبة، بل هو في الحقيقة، الاستماتة، رغم النكسات والتراجعات، في العمل على بناء أدواته التي بدونها سيظل حلما. وتجربة الشعوب أبانت، بما لا يدع مجالا للشك، أن إنجاز هذه المهمة أصبح منوطا بقيادة الطبقة العاملة وحلفائها الموثوقين (الفلاحون وغيرهم من الكادحين). ولذلك فإن تحقيق هذه المهمة يتطلب بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة وجبهة الطبقات الشعبية التي يشكل التحالف العمالي-الفلاحي عمودها الفقري. ولأن إنجاز هذه المهام يتطلب التدخل الواعي والمنظم للملايين، فإن بناء وتوحيد مختلف التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير الشعبية، وفي مقدمتها تنظيمات العمال(ات) والكادحين(ات)، مهمة بالغة الأهمية. وبنفس الأهمية التضامن الأممي الذي سيكون له دور معتبر في إنجاز هذه المهمة.

بناء على ما سبق، فإن النهج الديمقراطي العمالي يعمل، بدون كلل، ويؤكد على التقدم في السيرورات الأربعة التالية:

1 – سيرورة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة: استمرارا لتجربة الحركة الماركسية-اللينينية المغربية، وخاصة منظمة إلى الأمام، حرص النهج الديمقراطي، منذ تأسيسه في أبريل 1995، على اعتبار بناء الأداة السياسية المستقلة للطبقة العاملة مهمته المركزية وتبنى الماركسية كمنهج للتحليل ونظرية في التغيير الثوري وسعى إلى توحيد الماركسيين. ثم انطلاقا من دروس التجارب الثورية في العالم العربي والمغاربي ومآلاتها وما تعرفه الرأسمالية من أزمات عميقة وأخذا بعين الاعتبار عدم تفاعل بعض المجموعات الماركسية مع دعواته الوحدوية، قرر في مؤتمره الوطني الرابع، في يوليوز 2016، توفير الشروط للإعلان عن تحمله المسؤولية التاريخية عن تأسيس الحزب المستقل للطبقة العاملة في مؤتمره المقبل. وفعلا تم الإعلان عن تأسيس الحزب تحت اسم حزب النهج الديمقراطي العمالي وتبنيه الماركسية-اللينينية واستمراره في مد اليد لكل الماركسيين-اللينينين المقتنعين بضرورة بناء هذا الحزب. وبلور برنامجا يمتد للفترة ما بين المؤتمر الوطني الخامس والسادس يهدف من خلاله القيام بمجهود قوي وإرادي مخطط له من أجل بلترة وتقوية وتصليب الحزب.

2 – سيرورة المساهمة في بناء وتوحيد التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير الشعبية: يخضع عملنا في التنظيمات الذاتية إلى ترابطية:

في المرتبة الأولى، الحزب والنقابة والمجالس العمالية التي تمثل الآليات الأساسية للطبقة العاملة. وفي هذا الإطار، من الخطأ المساواة بين العمل النقابي والعمل في الجمعيات، لأن العمل النقابي هو المدرسة الأولى للصراع الطبقي للعمال والعاملات.

في المرتبة الثانية، التنظيمات الذاتية للكادحين، وفي مقدمتها التنظيمات الذاتية للفلاحين. في المرتبة الثالثة، التنظيمات الذاتية للطبقة البرجوازية الصغرى.

إن ضرورة العمل في هذه التنظيمات ينطلق من ضرورة فرض هيمنة فكر الطبقة العاملة وسط الطبقات الشعبية لتوفير شروط قيادتها لجبهة الطبقات الشعبية.

3 – سيرورة المساهمة في بناء جبهة الطبقات الشعبية: إن بناء جبهة الطبقات الشعبية مسألة استراتيجية ستكون تتويجا لجبهات مختلفة ومتنوعة، وطنية ومحلية وقطاعية وغيرها. إن الجبهة التكتيكية التي نسعى إلى بنائها، حاليا، هي الجبهة الواسعة للتخلص من المخزن، وخاصة نواته الصلبة المافيا المخزنية، والتي تضم كل المتضررين منه. وفي هذا الإطار، حدد مؤتمرنا الوطني الثالث جبهتين: الجبهة الديمقراطية التي تضم القوى الديمقراطية والجبهة الميدانية التي تضم كل القوى المناضلة ضد المخزن. ويشتغل حزبنا في الجبهة الاجتماعية والجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع والشبكة الديمقراطية للتضامن مع الشعوب.

4 – سيرورة المساهمة في بناء أممية ماركسية:

إن بناء أممية ماركسية مسألة صعبة نظرا للانقسامات العميقة التي عرفتها الحركة الشيوعية. إن هذا البناء يجب أن يعتمد على:

– تقييم تجارب بناء الاشتراكية وتجارب الحركة الشيوعية التي ستساعد على تحديد أهم مميزات البديل الشيوعي الذي لا تشكل الاشتراكية سوى مرحلة انتقالية نحوه.

– العمل الجاد من أجل بناء أوسع جبهة عالمية مناهضة للامبريالية بقيادة أمريكا لكونها العدو الأساسي للشعوب. الشيء الذي قد يمكن القوى الماركسية من فك عزلتها وتطوير تحالفاتها والتقدم في الجواب على سؤال «ما العمل؟».

من المهم جدا تخليد ذكرى الشهداء والانتفاضات الشعبية، لكن الأهم والضروري هو تجديد وتحيين مهامنا والخطوات اللازمة علينا لخوض الصراع في مواجهة كل العقبات والصعاب الذاتية منها والموضوعية،حتى نجسد الوفاء للشهداء وللقضايا التي ناضلوا من أجلها.

السحب: Anteprima ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ **عنوان الجريدة**: زنقة الطيب لبصير - عمارة 12، **الشقة رقم** 3 -حي أكدال - الرباط ■ **الهاتف**: 0668671174 ■ **ملف الصحافة** : 6 ص 1995 ■ **رقم الايداع القانوني**: 1995 / 104

تأسيس جبهة ضد مشروع قانوني الإضراب والتقاعد

عقدت مجموعة من الهيئات النقابية والجمعوية بالوظيفة العمومية لقاء تشاوريا أوليا حول موضوع مشاريع قانوني الإضراب والتقاعد يوم 5 ماي 2024 بالمقر المركزي للجامعة الوطنية للتعليم بالرباط، تلاه عدة مشاورات واتصالات تم إصدار عقبها البيان التالي:

بيان اللقاء التشاوري المُؤسس لـ "الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد FMCLGR) (ودعوة للنقابات والهيئات الديمقراطية المعنية إلى الالتحاق بها للتصدي للتشريعات التراجعية التصفوية والتكبيلية

أفضى الحوار الاجتماعي المركزي الأخير بين الحكومة والمركزيات النقابية إلى توقيع اتفاق 29 أبريل 2024، الذي قد يؤدي إلى تجريد الطبقة العاملة وعموم المأجورين من مكتسباتهم التاريخية التي تحققت بالنضالات والتضحيات الجسيمة، وأهمها أنظمة التقاعد وحق ممارسة الإضراب، مقابل زيادات ضعيفة ومؤجلة ذات مفعول هزيل نتيجة الزيادات المتواصلة في كلفة المعيشة.

إن الهدف من التخريب/الإصلاح لأنظمة التقاعد وإصلاح مدونة الشغل والعمل على تمرير القانون التكبيلي للإضراب، هو الهجوم على الحريات والحقوق النقابية وشرعنة الهشاشة والمرونة في الشغل والأجر وتجريد الحركة النقابية من سلاحها الوحيد "الإضراب".

إن إصلاح منظومة التقاعد من خلال إرساء منظومة جديدة في شكل قطبين عمومي وخاص، يروم في الحقيقة إلى تكرار تنزيل سيناريو "الثالوث الملعون" المطبق منذ 2017، وهذه المرة بشكل أخطر (رفع سن التقاعد، رفع قيمة الاشتراكات، خفض المعاش وتسقيفه).

هذه "الإصلاحات" المُروج لها بدعوى حماية صناديق التقاعد من الإفلاس وتعميم الحماية الاجتماعية، هي في الحقيقة تخفي تملص الدولة وتهرُّبها من مسؤولياتها فيما يتعلق بالاختلالات البنيوية التي تسببت فيها طيلة عقود من تدبيرها لهذه الصناديق، وتهربها من تسديد أقساطها من 1959 إلى 1997، وتسترها على الهدر والتبذير المالي الذي عرفته الصناديق، الذي يستوجب العمل على استرداد الأموال المنهوبة منها وإعمال قاعدة عدم الإفلات من العقاب في الجرائم الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها تخفي التوجه الرسمي لرسملة أنظمة التقاعد في اتجاه استخدام أموال الأجراء والعمال لتغذية صناديق التقاعد الخاصة انصياعا لإملاءات المؤسسات المالية الدولية؛

إن إخراج القانون التنظيمي المتعلق بشروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب، هذا الحق المشروع للدفاع عن الحقوق والمطالب والمكتسبات، الذي تقره المواثيق والعهود الدولية ويكفله الدستور المغربي، تسارع الحكومة إلى تكبيله وتقييده من خلال تقنينه ووضع شروط وكيفيات ممارسته بتمرير مشروع القانون رقم 97-15 المتضمن لمقتضيات تراجعية في تناغم تام مع تصور الباطرونا بضمان استمرارية المرفق والمقاولة عكس توجه منظمة العمل الدولية والتنظيمات النقابية الرافضة لهذا التقنين.

إن مشروع القانون التنظيمي للإضراب تؤطره قيود قبلية، من إشعار وإخطار ومنع للإضراب التضامني وإجبارية مباشرة مسطرة التصالح قبل إعلان الإضراب ومقتضيات متعلقة بممارسته بالمرافق العمومية والحيوية، كما تؤطره المقتضيات المشار إليها، وهذا ما يجعل ممارسة حق الإضراب مستحيلة خاصة في الحالات المستعجلة، مما يسمح للإدارة ورب العمل بدوس الحقوق وبالمناورة وإفشال الإضراب.

ومن الأشكال التضييقية لممارسة الإضراب تحديد من له الحق في الدعوة له من خلال ربطه بالتمثيلية النقابية والوضعية القانونية للنقابة الداعية، وإخضاع ممارسته بالقطاع العام لعدة ضوابط، ومنعه بالنسبة لفئات معينة، وعدم المس بحرية العمل، وتوفير حد أدنى من الخدمة، مع التنصيص على أن للسلطات العمومية الحق في اتخاذ جميع التدابير لحفظ النظام العام وحماية الأشخاص والأموال والممتلكات وفك الاعتصامات واللجوء إلى مسطرة التسخير لضمان استمرارية المرفق العام والخدمات العامة والحيوية...؛

إن الحق في الإضراب مكتسب للطبقة العاملة وعموم الشغيلة ولا يمكن بأي حال التراجع عنه أو تقييد ممارسته وتكبيله تحت أية مبررات، فهو مكفول ويتقاطع مع عدة حقوق وحريات عامة، وهو جوهر الحقوق والحريات النقابية وله علاقة جدلية بالحريات العامة كما تنص عليها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

اعتبارا لما سبق، وبعد اللقاء التشاوري للهيئات النقابية والجمعوية بالوظيفة العمومية حول موضوع مشاريع قانوني الإضراب والتقاعد يوم 5 ماي 2024 بالمقر المركزي للجامعة الوطنية للتعليم بالرباط، وحيث تلت هذا اللقاء عدة مشاورات ولبت الدعوة لحد الآن التنظيمات التالية:

الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي FNSA UMT
النقابة المستقلة للممرضين وتقنيي الصحة SIITS
النقابة المستقلة لأطباء القطاع العام SIMSP
النقابة الوطنية للتقنيين بالمغرب CNTM
الهيئة الوطنية للتعليم FNE
الجامعة الوطنية للتعليم

وبعد التداول في نتائج الحوار الاجتماعي المركزي مع المركزيات النقابية، الذي تمخض عنه اتفاق 29 أبريل 2024 وما تضمنه من إشارات قوية عن عزم الحكومة على تمرير مشاريع رجعية تجهز على ما تبقى من المكتسبات والحقوق الشغلية التاريخية، فإن هاته الهيآت:

1. ترفض بالمطلق أي مس وتشريع تصفوي يطال الحقوق والمكتسبات التاريخية للطبقة العاملة وعموم الشغيلة؛
2. تثمن كل المبادرات المناصرة لحقوق الطبقة العاملة والداعمة لنضالاتها صونا لمكتسباتها ودفاعا عن مطالبها المشروعة، وتؤكد على تعزيز أواصر التضامن والتعاون والعمل المشترك والنضالات الوحدوية؛
3. تؤكد رفضها المطلق لما سمي بإصلاح أنظمة التقاعد في اتجاه خوصصتها وتسقيف المعاشات التقاعدية من خلال إعادة تمرير سيناريو "الثالوث الملعون" (اعمل أكثر، ساهم أكثر، استفد أقل) وتعتبره تخريبيا وانتهاكا للحقوق الأساسية للشغيلة والمتقاعدين وأصحاب المعاشات وحقهم في مستوى معيشي كريم ملائم للمحافظة على الصحة والرفاهية لهم ولأسرهم...؛
4. ترفض مصادرة الحق في ممارسة الإضراب والتضييق على الحريات العامة والحريات النقابية وتكريس المزيد من الهشاشة وعدم الاستقرار المهني والمزيد من المرونة في العلاقات الشغلية وما يترتب عنها من الحرمان والاستغلال والسخرة والتحكم...؛
5. تدعو إلى الالتحاق بـ "الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد" للتصدي لهذه التشريعات التراجعية التصفوية والتكبيلية، وإلى توسيع النقاش العمومي عبر تنظيم الندوات الترافعية والمبادرات النضالية الميدانية، وتبدي انفتاحها على جميع المبادرات ذات الهدف المشترك؛
6. تعتبر "الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد" مفتوحة أمام الهيآت والنقابات والإطارات الديمقراطية من أجل توحيد وخوض النضالات والاحتجاجات المشتركة الكفيلة بصون مكتسبات التقاعد التاريخية والتصدي لمسلسل التراجعات التي تستهدف تشريعات الشغل والتشغيل والحماية الاجتماعية، وحماية الحق الدستوري في ممارسة الإضراب باعتباره سلاحنا الوحيد لانتزاع الحقوق والمطالب والدفاع عن المكتسبات التاريخية.

عن "الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد".

التوقيعات:

الجامعة الوطنية للتعليم FNE الكاتب العام الوطني: غميمط عبد الله
الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي FNSA UMT الكاتب العام الوطني: عريش بدر
النقابة المستقلة للممرضين وتقنيي SIITS الكاتب العام الوطني: جعى مصطفى
النقابة المستقلة لأطباء القطاع العام SIMSP الكاتب العام الوطني: المنتظر العلوي عبد الله
النقابة الوطنية المستقلة لهيئة تفتيش الشغل SNICIT الكاتب العام الوطني: أطويف الحسين
الهيئة الوطنية للتقنيين بالمغرب CNTM الرئيس: الصادوق محمد الأمين

الجامعة الوطنية للتعليم FNE تُدين العقوبات الانتقامية التعليمي وتعتبر المجالس التأديبية لا شرعية

ادان المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي بشدة العقوبات الانتقامية ضد مناضلي/ات الحراك التعليمي، معتبرا المجالس التأديبية المعتمدة لا شرعية في ظل رفض ممثلي/ات الموظفين/ات التوقيع على محاضرها، ويُجدد مطالبته الوزارة بسحب كل العقوبات وإرجاع ما تبقى من الأساتذة/ات الموقوفين/ات لعملهم/ن والتعجيل بصرف أجورهم/ن كاملة، ويُجدد مطالبته الوزارة بتسريع تنفيذ ما تبقى من اتفاقي 10 و26 دجنبر 2023 غير منقوصين

عقد المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي اجتماعه العادي الجمعة 14 يونيو 2024، تناول خلاله بالتحليل والنقاش مستجدات الأوضاع العامة الاقتصادية والاجتماعية التي تتميز باستمرار نفس اختيارات وتدابير الدولة المغربية وانعكاساتها السلبية على عموم الشعب المغربي، حيث تُواصل: رفع يدها عن مسؤولياتها الاجتماعية؛ وخوصصة القطاع العمومي؛ وتصفية الخدمات الاجتماعية العمومية؛ وتصفية دعم المواد الغذائية الأساسية والطاقية؛ وتنزيل المزيد من التشريعات التراجعية التي تسعى إلى الإجهاز على ما تبقى من المكتسبات التاريخية. في الوقت الذي تعمل على تقديم المزيد من التسهيلات والامتيازات للباطرونا والملاكين الكبار والشركات الكبرى عن طريق الريع بأشكاله المختلفة والتخفيضات والإعفاءات الضريبية والجمركية والتسهيلات الاحتكارية...، وكذا إغراق المغرب في المديونية التي تشكل أحد أهم الوسائل لفرض الامتثال لتوجهات واختيارات المؤسسات المالية الامبريالية وتعمق تبعيته المطلقة للسوق العالمي الذي تتحكم فيه الشركات المتعددة الاستيطان...

وبعد التداول في الدينامية التنظيمية التي تعرفها الجامعة الوطنية للتعليم FNE على كافة المستويات والقطاعات والفروع، والحضور القوي للجامعة في العديد من المحطات الدولية والوطنية، فإن المكتب الوطني:

1. يُحيي عاليا مناضلي/ات الجامعة FNE على روح التضحية والجدية والمسؤولية التي تحلوا بها لتجديد هياكل الفروع وهيكلة الإطارات الموازية وإنجاح المؤتمرات الوطنية لاتحاد شباب التعليم بالمغرب JEM واتحاد نساء التعليم بالمغرب UFEM والنقابة الوطنية للمساعدين التربويين SNAP، ويدعوهم إلى مواصلة التعبئة لإنجاح برنامج الاستحقاقات التنظيمية القادمة، وفي مقدمتها المؤتمر الوطني الثاني لاتحاد متقاعدي/ات التعليم بالمغرب UREM يومي الاثنين والثلاثاء 24 و25 يونيو 2024 بالرباط؛
2. يُحيي عضوات وأعضاء اللجان الثنائية المنتمين للجامعة الوطنية للتعليم FNE على رفضهم توقيع أي محضر يتضمن عقوبة ضد موقوفي/ات التعليم المحالين/ات على المجالس التأديبية، ويجدد مطالبة الوزارة بالطي النهائي لهذا الملف عبر سحب كل العقوبات والقرارات غير الشرعية وغير القانونية، وإرجاع الأساتذة/ات الموقوفين/ات لعملهم/هن دون قيد أو شرط مع التعجيل بصرف أجورهم/هن كاملة؛
3. يُنبه إلى تباطؤ الحكومة ووزارة التربية الوطنية في تنزيل مخرجات اتفاقي 10 و26 دجنبر 2023 ومضامين النظام الأساسي، ويؤكد على ضرورة الإسراع في تنفيذ الاتفاقات والالتزامات ومنها العرضيين (احتساب سنوات ما قبل الترسيم في الترقية) والتربية غير النظامية وسد الخصاص وأفواج 3 غشت 2009 و2011 وفوج 2013؛
4. يعتبر تأسيس «الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد FMCLGR» مبادرة لتعزيز أواصر التضامن وتوحيد النضالات وتشبيك العمل المشترك بين القوى الديمقراطية المناضلة للدفاع عن المكتسبات التاريخية للطبقة العاملة وعموم الشغيلة، ومناصرة حقوقها، ورفضها قطعا لخوصصة وتسقيف المعاشات التقاعدية، ولتجريم وتكبيل ممارسة الحق الدستوري في الإضراب من طرف الشغيلة، ويدعو النقابات المركزية والقطاعية وباقي الهيآت الديمقراطية المناضلة إلى الانخراط في «الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد FMCLGR» بما سيقوي صد ومجابهة وإسقاط كل التشريعات الرجعية التراجعية التصفوية والتكبيلية؛
5. يُحيي تشكيل «الجبهة المغربية لإطلاق سراح المعتقلين السياسيين FMLDP» ويجدد المطالبة بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي بالمغرب من صحفيين ومدونين ومدافعين عن حقوق الإنسان ومعتقلي الحراكات الشعبية، وفي مقدمتهم معتقلي حراك الريف، ويُجدد المطالبة بسحب كل المتابعات والمحاكمات والقرارات الانتقامية ضد المسؤولين النقابيين والمضربين/ات والمحتجين/ات من نساء ورجال التعليم، وفاضحي/ات ناهبي المال العام والفساد والمفسدين، والمطالبين/ات بالحقوق والحريات والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية؛
6. يُجدد مواقف الجامعة الوطنية للتعليم FNE الرافض مطلقا لأي شكل من أشكال التطبيع مع كيان الأبارتايد الاستعماري الصهيوني المجرم، ويُدين الجرائم المتواصلة لهذا الكيان، بدعم من القوى الأمبريالية وصمت مريب للأنظمة العربية وعجز فاضح للمنتظم الدولي، بهدف تصفية القضية الفلسطينية وتهجير الشعب الفلسطيني قسرا من وطنه، ويحيي الشغيلة التعليمية بمختلف مكوناتها على تجاوبها مع نداء الجامعة حمل الشارة السوداء وارتداء الكوفية الفلسطينية و/أو مختلف الرموز الفلسطينية طيلة أيام حراسة الامتحانات الإشهادية بمختلف الأسلاك، كما يلح على الدولة المغربية توقيف كل أشكال التعاون مع هذا الكيان العنصري الدموي وإسقاط التطبيع معه مع شرعنة تجريمه؛

عن المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE، الكاتب العام الوطني: غميمط عبد الله
الرباط، الثلاثاء 18 يونيو 2024

تنويه

سبق للجريدة أن نشرت في عدد 547 وفي ركن الرأي مقالة بعنوان من «أجل تصور ماركسي لينين للقضية النسائية» للرفيق اسلامي حفيظ، وقد توصلنا في هياة التحرير بمقالة «التصور الماركسي للقضية النسائية» للرفيقة خديجة الرياضي. والمقالين هما في الأصل مداخلتين في الندوة التي نظمت يوم 2 مارس 2024 بالمقر المركزي للحزب بالرباط في إطار التحضير للمؤتمر الوطني الثالث للقطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي.
وطبق خط تحرير الجريدة المركزية للحزب تعتبر المقالات المنشورة في ركن الرأي مقالات تعبر عن رأي كاتب/تها وهو باب النقاش الحر على صفحات الجريدة.

التصور الماركسي للقضية النسائية

لابد في البداية من توضيح أن المداخلة لن تتضمن الجانب العملي للموضوع، أي الحديث عن آليات العمل وسبل التجذر وسط النساء، ولا عن دور القطاع النسائي في السيرورات الأربع التي وضعها النهج الديمقراطي كحلقات متداخلة لنضاله المتعدد المستويات، لأن الحيز الزمني المخصص للمداخلة لن يسمح. كما أن أغلب مضامين هذا العرض سبق ونشرتها في مقالات وقدمتها في عروض داخل وخارج الحزب.

خديجة رياضي

I - المفهوم الماركسي لاضطهاد النساء

يتميز الفكر الماركسي بالتفسير العلمي لأصل الاضطهاد الجنسي : إن أول مصدر لهذا الموضوع هو الكتاب المرجعي، «أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة» لانجلس الصادر سنة 1888. والذي اعتمد فيه على دراسات مورغان وتحليلات ماركس الذي دونها حولها قبل وفاته. ويعد مورغان أب الانتروبولوجيا حيث كان أول من اهتم بدراسة التجمعات العشائرية وتاريخ العائلة. وقد علق إنجلز على كتاباته قائلا «أن موركان تمكن من خلال بحوثه الأنتروبولوجية وبطريقته الخاصة اكتشاف منظور مادي جديد للتاريخ مماثل لما أنشأه ماركس قبل 40 سنة».

مضامين الكتاب، الذي لازال يعتبره الماركسيون مرجعا مهما رغم تطور علم الإنتروبولوجيا بشكل كبير، تشكل حجر الأساس لتفسير شروط انحطاط مكانة المرأة، التي سماها انجلز بالهزيمة التاريخية للنساء أو الجنس الانثوي»، ويمكن تلخيص تلك النتائج كالتالي:

أولا: لم تكن النساء دائما جنساً مضطهداً، أو جنساً «اخر» على غرار ما سمته «سيمون دو بوفوار الجنس الآخر» le second sexe. فعلم الانثروبولوجيا و دراسة ما قبل التاريخ يخبرنا بالنقيض من ذلك تماما. في المجتمع البدائي والذي ساد فيه التنظيم المشاعي كن معترفا بدورهن في استمرار العشيرة حيث كانت عملية إعادة الإنتاج هي التي تمكن من ذلك (وهنا نرى أن الوظائف الإنجابية والأسرية التي هي اليوم إحدى مبررات اضطهاد النساء في الفكر الذكوري هي التي كانت مصدر قوتهن آنذاك)، بينما كان ما يتم توفيره من ثمار القنص من طرف الرجال ثانويا. وفي نفس الوقت كان كل ما تنتجه العشيرة ملكا للجميع ويتم توزيعه بالتساوي، ولم يكن هناك من يشتغل لحساب آخر بمعنى لم تكن هناك استغلال طبقي، و لا حاكم ومحكوم، أي لم تكن هناك دولة.

ثانيا: أفول المكانة الرفيعة للنساء تزامن مع تفكك هذا التنظيم الاجتماعي العشائري الذي سمي بالنظام الأميسي، ونشأة المجتمع الطبقي ومارافقه من نظم : من زواج احادي وملكية خاصة ومؤسسات الدولة.

ثالثا : العوامل الأساسية التي احدثت هذا الانقلاب في الوضع الاجتماعي للمرأة تمثلت في تطور نمط الإنتاج، والخروج من نظام الكفاف إلى أشكال اعلى، بعد أن أصبح الاعتماد على الزراعة، وتربية الماشية والحرف وزيادة المنتوجية في العمل بحكم تطور وسائل الإنتاج. أدى ذلك إلى تشكل الفائض ثم استبدال التقسيم البدائي للعمل بين الجنسين بتقسيم للعمل الاجتماعي اكثر تطورا. نتج عنه انقسامات بين مختلف شرائح المجتمع، حيث استولى الرجال على هذا الفائض من الثروة بالتدريج وبتسلسل هرمي ليعتبر ملكية خاصة لهم، وجاء هذا بعد أن اكتشف الرجل أن له دورا في الإنجاب.

ونمط الإنتاج الجديد احتاج الى مؤسسة الزواج والعائلة لتثبيت الملكية والوراثة. فقد قال انجلس في نفس الكتاب «كل المجتمعات تستند في تطورها إلى مسألتين : العمل والتناسل» فلما كان دور النساء هو المحدد فيهما كن في مرتبة عالية، وكن متحكمات في حياتهن، ولا تخضع أجسادهن لأي رقابة قبل نشأة الزواج الاحادي.

وبعد سيادة هذا النمط العائلي، اصبحت الزوجة تحت السيطرة الكاملة لزوجها، من اجل ضبط حياتها الجنسية وفرض الرقابة على جسدها للتأكد من البنوة بهدف تمرير ما يملكه لابنائه عبر نظام الإرث الذي كان غير قائم من قبل.

وبهذا أصبح الرجال هم أيضا تحت السيطرة بعد أن أطاح بهم النظام الطبقي مثل النساء، وفي نفس الوقت، إذ أخضعهم لفئة قليلة منهم بينما كانوا متساوين في نظام المشاعة البدائية.

وهكذا ظهر جهاز الدولة الى حيز الوجود لتحصين مؤسسات الملكية الخاصة واضفاء الشرعية عليا، وعلى السيطرة الذكورية والعائلة الأبوية التي تم تقديسا فيما بعد بتوظيف الدين.. للتذكير فالآلهة كانت كلها مؤنثة في المجتمع الأميسي، لأن الدين جزء من البنية الفوقية التي تعكس الواقع المادي الذي يعيشه الإنسان.

لقد ارتبط اضطهاد النساء بظهور المجتمع الطبقي الذي نتج عن ظهور الملكية الخاصة ونشأة العائلة والدولة. وهو ما استمر في أنماط الإنتاج الأخرى التي تتالت بعد النظام المشاعي وهي النظام العبودي والنظام الإقطاعي والنظام الرأسمالي.

ففي ظل الرأسمالية الآن تتم عملية إنتاج ضروريات الحياة من خلال عملية اجتماعية بينما تتم عملية تجديد النوع البشري – تنشئة الأطفال وتوفير الخدمات للزوج وللبالغين غير العاملين – كعملية خاصة تتم أساسا في محيط الأسرة المغلق. ويرجع أصل اضطهاد النساء إلى الازدواجية بين الاثنين وخضوع النساء لعبودية العمل المنزلي كما سماه لينين.

لقد ارتبط اضطهاد النساء بظهور المجتمع الطبقي الذي نتج عن ظهور الملكية الخاصة ونشأة العائلة والدولة. وهو ما استمر في أنماط الإنتاج الأخرى التي تتالت بعد النظام المشاعي وهي النظام العبودي والنظام الإقطاعي والنظام الرأسمالي.

II - كيف استفادت الرأسمالية من الوضع الدوني للمرأة وعمقته؟

لا ينكر أحد أن الرأسمالية لعبت دورا مهما في إخراج النساء إلى العمل المأجور، وبالتالي كان لها دور في رفع وعي النساء بوضعهن الخاص كنساء. فرغم أن النظام البرطرياركي هو سابق للنظام الرأسمالي، إلا أن الوعي الطبقي كان أسبق من الوعي النسائي بل هو الذي حفز هذا الأخير وساهم في تحوله إلى قوة نضالية.

أما استفادة الرأسمالية من الوضعية الدونية للنساء في المجتمع فقد تمت على ثلاث مستويات:

أولا : استغلت النساء العاملات بشكل أشد قصد مضاعفة الأرباح. ولهذا جعلت منهن فئة أقل استفادة من قوة عملهن. وتم الزج بهن في ظروف استغلال بشعة.

ثانيا: استفادت من قوة عمل النساء في الأسرة مجانا من خلال توفير الخدمات الاجتماعية الكثيرة والأساسية للمجتمع. وهي الخدمات التي يرفض الرأسمال أن يوفرها. وهي تزداد كلما تعمقت الأزمة الاقتصادية، منها كل أعباء البيت والاعتناء بالأطفال وبالمرضى والمسنين وذوي الإعاقة وكلها فئات لا تجد إلا النساء لرعايتها وسط الأسر وداخل البيوت.

ثالثا : استفادت من دور النساء في الأسرة كمؤسسة إيديولوجية، إذ تمجد الرأسمالية الأسرة لأنها تلعب دورا محوريا في تمرير الإيديولوجيا السائدة وإعادة إنتاج قيم البورجوازية كطبقة مهيمنة ليستمر النظام الرأسمالي ويحمي نفسه من الإيديولوجية التحررية التي تجد صعوبة في الانتشار والتطور.

ولهذا تصر الرأسمالية على عرقلة أي إمكانية لاكتساب النساء للوعي بمصلحتهن سواء كنساء أوكعاملات لتستمر في جعل الأسرة كمؤسسة إيديولوجية في خدمة الفكر البورجوازي الرجعي.

III - تحالف الرأسمالية والباطرياركا

ولتمرير هذا الوضع بأقل الصعوبات والمقاومات تم اللجوء لحرب موازية وهي الحرب الإيديولوجية، وهذا هو

دور البطرياركا. الذي يعمل على تبخيس عمل النساء خارج البيت، وأن قيمة المرأة تتجلى في مدى اهتمامها ببيتها، وحارب قيم المساواة في المجتمع وفي الأسرة.

فما هو النظام الذكوري الذي يساعد الرأسمالية في استغلالها للنساء العاملات ؟

ـ النظام الذكوري الذي يعرف بالفرنسية بle patriarcat هو نظام يعتمد مسألتين إثنتين

1) أن النساء هن «بطبيعتهن البيولوجية» أقل قيمة من الرجال ولهذا :

a. هن خلقن لخدمتهم وطاعتهم وعليهن قبول هذا الموقع الدوني والقيام بكل ما يتطلبه من أدوار وفي مقدمته قبول التقسيم النمطي للأدوار بين النساء والرجال والقيام بالعمل المنزلي المضني والمتعب رغما عنهن وبدون مقابل ...

b. أجساد النساء هي ملك للمجتمع الذكوري يحدد هو مصيرها ويقرر ما يريد فعله بها، ويراقبها ويضع آليات للسيطرة المتواصلة عليها، ويسيد خطابات تشرعن علاقة الهيمنة هذه، بادعاء أنها هي طبيعة الحياة. وهذه الرقابة تحتاج إلى من ينفذها، فاستعمل النظام الباطرياركي الرجال لأداء هذه «المهمة».

2) أن النساء صنفان :

a. المرأة الصالحة في نظر المجتمع الذكوري، وهي التي تقبل هذا الموقع وتخضع له وتقوم بكل ما يُطلب منها من خدمات، وتتنازل عن كل الحقوق التي يحرمها منها المجتمع الذكوري. هذه هي المرأة المثالية أي النموذجية المبجلة.

b. المرأة غير الصالحة المنبوذة وهي التي ترفض هذا الدور وهذا الموقع الدوني. وتتمرد عليه، وهذا التمرد ليس بالضرورة تمردا واعيا ومنظما. بل حتى من تتمرد في نمط حياتها في اختياراتها الخاصة، في طريقة عيشها، المرأة التي ترفض الزواج تحتقر وتشتم كل يوم وتسمى «بائرة «. المرأة المتزوجة التي تقرر الطلاق تعتبر فاشلة، والتي تحمل خارج نطاق الزواج فاسقة، وإذا قررت إيقاف الحمل تعتبر جانحة، حتى المرأة المناضلة تعتبر امرأة شاذة وغير سوية وتتقمص أدوار غيرها ...الخ

3) آليات النظام الذكوري :

ـ كل المؤسسات الإيديولوجية للرأسمالية موضوعة رهن إشارته : ـ الأسرة، المدرسة، الإعلام، المؤسسات الدينية...؛ ومن خلالها يتم تسييد خطاب يضفي نوعا من الرومنسية على عذابات النساء تحت عبودية العمل المنزلي، باسم الحب والحنان والدفئ الأسري، مما يجعل أي مقاومة لواقع النساء منبوذا وخارجا عن الوضع «الطبيعي». لهذا نجد أغلب النساء يدافعن عن قيم المجتمع الذكوري الذي يحتقرهن لأنهن استبطن تلك الوضعية واعتبرنها طبيعية.

وهو ما أوضحه كرامشي حين قال: «أن هيمنة الطبقة الرأسمالية على المجتمع لا تعتمد على القوة والمال والسلطة فحسب، بل على "الرضى"، رضى أغلبية المجتمع المسحوقة، عندما تتحول قيم الطبقة الحاكمة ومفاهيمها إلى قيم "بديهية" وطبيعية عند عامة الناس، فيصبح الخروج عنها خروجاً عن المنطق السليم و "الطبيعة الإنسانية"...

(naturaliser pour invisibiliser))

ـ ثم هناك العنف ضد النساء لمن لم يخضعن : إن العنف هو الوسيلة التي يستعملها النظام الذكوري لمعاقبة الصنف الثاني من النساء الرافضات للتبعية، وللأدوار المفروضة عليهن، لإسكاتهن وإرجاعهن للموقع الذي حدده المجتمع الذكوري للمرأة.

وتضع المؤسسات السياسية للرأسمالية القوانين الضرورية لشرعنة هذا العنف من خلال مثلا، قوانين أسرة متخلفة وتمييزية، شرعنة الاغتصاب الزوجي والتساهل مع التحرشات، تجريم الايقاف الإرادي للحمل، حرمان الأم العازبة من حقوق الأمومة، تجريم المثلية ...

هكذا نرى أن هناك تواطؤ واضح بين النظام الاجتماعي البطرياركي والنظام الاقتصادي الرأسمالي. إذ يعتمد كلاهما على الآخر ليتقوى ويستمر. ويقدمان الخدمات المتبادلة بينهما والتي تكون النساء وحريتهن وكرامتهن العملة الأساسية التي يتم بها التعامل بين النظامين.

IV - المنظور الماركسي للتحرر النسائي

سأكتفي هنا بتركيز بعض الأطروحات التي وضعتها العديد من الكتابات الماركسية حول مفهوم تحرر النساء وسبل تحقيقه، ومن أهمها ما يلي :

1) من الواضح أن «لا تحرر للنساء إلا بتحرر المجتمع». فالقضاء التام على التمييز والاضطهاد الذي تتعرض له النساء لن يتأتى إلا بالقضاء على جذوره التي رأينا أنها هي النظام الطبقي، أي القضاء على الرأسمالية وبناء المجتمع الشيوعي الذي تنمحي فيه الطبقات.

2) «لا تحرر للمجتمع دون تحرر النساء». وهو ما عبرت عنه انيسا ارماند رئيسة أول تنظيم للنساء البلشفيات في روسيا حين قالت : «إذا كان تحرير المرأة لا يمكن تصوره بدون الشيوعية، فإنه لا يمكن تصور الشيوعية بدون تحرير المرأة».

> إن أشكال التنظيم ليست مسألة مبدئية واستراتيجية، بل هي تدخل ضمن الاليات التكتيكية التي تستجيب لمتطلبات وضع محدد وسياق معين. ففي التقرير الذي وجهته الكسادرا كولونتاي لمؤتمر الأممية الثالثة سنة 1921، وضعت أساليب عمل وآليات تنظيمية للأحزاب الشيوعية العالمية كل حسب السياق الذي يعمل فيه، والشروط الاقتصادية والسياسية التي يناضل فيها.

أي أنه لا يمكن تأجيل النضال من أجل تحرر النساء إلى ما بعد النظام الرأسمالي، بل لا يعني حتى أن للنضال ضد الاستغلال الطبقي أسبقية زمنيا على النضال ضد الاضطهاد الجنسي. بل يجب خوضهما معا.

3) دور النساء في نضالهن الخاص : إن الرؤيا الاشتراكية للقضية النسائية تنظر إلى نضال المرأة كجنس مضطهد يجب أن تقوم به المرأة نفسها. إن هذه الرؤيا هي التي جعلت الحركة الاشتراكية والمفكرين الاشتراكيين يطرحون ضرورة تنظيم النساء ونضالهن من أجل تحقيق مكاسب جزئية تساهم في انخراط أوسع للنساء في النضال التحرري للطبقة العاملة. فقد قالت اليانور ابنة ماركس : « على الطبقات الرازحة تحت الاضطهاد وعلى النساء وعلى منتجي الخيرات أن يفهموا أن انعتاقهم لن يتأتى إلا من جهودهم بالذات، وسوف تجد النساء حلفاء لهن من بين ذوي القدر والشأن من الرجال مثلما ستجد الشغيلة حلفاء لها في شخص الفلاسفة والفنانين والشعراء فليس للنساء أن يأملن شيئا من الرجال كفئة كما ليس للعمال ان يأملوا شيئا من الطبقة المتوسطة كطبقة..».

4) النضال النسائي يصب في النضال العام : كما جاء في أطروحات المؤتمر الخامس لحزب النهج الديمقراطي العمالي : نضال النساء من أجل المساواة مع الرجال على كافة المستويات – مع ضمان الحقوق الخاصة للمرأة كامرأة وكأم – يصب في النضال العام ضد الرأسمالية كنظام استغلالي، وتحتل النساء العاملات مقدمة هذا النضال. لهذا فهو نضال ضروري في المعركة السياسية المناهضة للنظام الرأسمالي لأنه تمس إحدى ركائزه الذي هو النظام الذكوري المعادي للنساء.

5) تحرر النساء هي حركة انعتاق طويلة الأمد : يعترف العديد من الاشتراكيين أن النساء يعانين حتى في المنظمات الاشتراكية والثورية من وضع دوني هو نفسه الذي يعشنه في المجتمع. وقد جاء في كتاب الثورة وتحرر المرأة «أن العديد من الثوريين يعجزون حتى بعد أن يصيروا اشتراكيين عن التخلص من ازدرائهم للنساء «. وكانت تلك المعضلات الكبيرة التي لم يتوفر لها حل.».

وفي هذا الصدد يقول بيبل : « ثمة اشتراكيون يعارضون انعتاق المرأة بمثل الشراسة التي تعارض بها الرأسمالية الاشتراكية. ان كل اشتراكي يميز حالة تبعية الشغيل اتجاه الرأسمالي، ولا يفهم كيف للآخرين وبالتحديد الرأسماليين رفض التسليم بذلك. لكن هذا الاشتراكي عينه لا يميز في كثير من الأحيان حالة تبعية المرأة تجاه الرجل لان المسألة تمس عن كثب أناه الصغير الخاص «.

6) مضمون التحرر النسائي من وجهة نظر اشتراكية يمكن فهمه من خلال الرجوع إلى ما حققته النساء في روسيا بعد ثورة 1917. فهي مكتسبات تاريخية لم تحقق النساء مثلها، لا من قبل ولا من بعد. ولازالت النساء في الدول التي تدعي الديمقراطية والحرية يناضلن من أجل عدد من هذه المطالب، أهمها البنيات التحتية للقضاء على عبودية العمل المنزلي من دور للحضانة ومطاعم شعبية ومغاسل شعبية ..... وأيضا قوانين جديدة تكسر الأغلال التي كانت تستعبد النساء بما فيها في مجال المساواة في الطلاق، تقنين الإجهاض، رفع التجريم عن المثلية ...وغيرها. إلا أن هذه المكتسبات لم تصمد طويلا، إذ تم التراجع عن أغلبها من طرف ستالين بعد وصوله إلى الحكم.

V – التنظيم النسائي : أي تنظيم للنساء في حزب ماركسي لينيني؟

إن خصوصية الوضع، وخصوصية النضال أدى الى طرح المسألة التنظيمية للعمل وسط النساء من طرف الأحزاب الماركسية. وقد عملت المناضلات الشيوعيات على خلق أشكال خاصة لتنظيم النساء. اذ طرحت مسألة نوادي النساء في روسيا في خضم النضال الحامي للحركة الثورية في أواخر القرن 19 من أجل انعتاق المرأة، حيث الفكرة القائلة أن تحرر النساء من المظاهر الأساسية للحركة الثورية. فعملت هذه الأخيرة على انضمام العديد من النساء إلى تلك النوادي غير المختلطة حتى تتعود النساء على طرح آرائهن بشجاعة.

كما عرفت النساء الثوريات أشكالا أخرى للتنظيم كحلقات النقاش التي كانت تنشر مواضيعها في الصحافة. أو البيوت المشاعية التي كانت تقطنها المناضلات اللواتي يقطعن الصلة بأهاليهن وأزواجهن.

إن هذه الأشكال التنظيمية لا يمكن فصلها عن التنظيم السياسي الذي كانت تحكمه النظرة اللينينية المرتكزة على الاحتراف السياسي، والتي انعكست على أشكال تنظيم النساء والمرتكزة على التحرر الشخصي بل كان شرطا مسبقا للتعبئة النسائية وكانت تسميه كلارازيتكين قوة الإرادة.

وقد أتاحت أشكال التنظيم هاته والتربية السياسية التي تتلقاها النساء إمكانية إسماع صوتهن في النقابات العمالية والمداولات العامة واجتماعات الحزب.

وفي السودان أيضا، اشتغل الحزب

> نضال أدى الى طرح المسألة التنظيمية للعمل وسط النساء من طرف الأحزاب الماركسية. وقد عملت المناضلات الشيوعيات على خلق أشكال خاصة لتنظيم النساء. اذ طرحت مسألة نوادي النساء في روسيا في خضم النضال الحامي للحركة الثورية في أواخر القرن 19 من أجل انعتاق المرأة،

الشيوعي بأشكال متعددة للتنظيم النسائي حسب السياقات السياسية وموازين القوى. فقد خلق «رابطة النساء الشيوعيات» التي انتظمت فيها عضوات الحزب خلال عدة سنوات قبل أن تحل، لتشتغل النساء في أجهزة الحزب المختلطة. واشتغل الحزب أيضا بتنظيمات جماهيرية أشهرها الاتحاد النسائي السوداني الذي جمع النساء من مختلف الطبقات الاجتماعية. كما استعمل التعاونيات النسائية للاستجابة للمتطلبات اليومية للنساء الفقيرات... وغيرها من اشكال العمل.

إن أشكال التنظيم ليست مسألة مبدئية واستراتيجية، بل هي تدخل ضمن الاليات التكتيكية التي تستجيب لمتطلبات وضع محدد وسياق معين. ففي التقرير الذي وجهته الكسادرا كولونتاي لمؤتمر الأممية الثالثة سنة 1921، وضعت أساليب عمل وآليات تنظيمية للأحزاب الشيوعية العالمية كل حسب السياق الذي يعمل فيه، والشروط الاقتصادية والسياسية التي يناضل فيها.

لكن يبقى على التنظيم أن يضع خططه النضالية المرحلية التي تهدف إلى تحقيق مكاسب جزئية وآنية بما لا يتناقض مع الهدف الاستراتيجي للتنظيم النسائي الماركسي ألا وهو نشر الوعي الطبقي وتعبئة النساء للمشاركة في النضال السياسي العام.

وهذا هو الاختلاف الجوهري مع الحركات النسائية البورجوازية أي في أهدافها الاستراتيجية، وليس في طرق تنظيمها ومطالبها النسائية. حيث أوضحت إليانور ماركس هذا الموقف بالقول : «يمكن للعاملات أن يفهمن جيدا مطالب البرجوازيات، بل ينبغي أن يكون لديهن موقف إيجابي منها، ولكن أهداف العاملات والبرجوازيات مختلفة للغاية.».

VI - نقد اليسار الماركسي للنسوية البورجوازية

يوجه النقد للحركة النسوية البورجوازية لأنها تعمل لمصلحة الطبقات السائدة. ويكمن النقد كذلك في تفسيرها وتحليلها لاضطهاد النساء على أن أساسه جنسي فقط وليس طبقيا. وهي تيار عرفته الحركة النسائية منذ بداياتها بل كان هو السائد قبل ظهور الفكر النسوي الاشتراكي.

ومنذ بضع عقود وخاصة بعد سقوط الأنظمة الاشتراكية، برزت الحركة النسوية لما بعد الحداثة التي تميزت طروحاتها الإيديولوجية بمعاداتها للفكر الماركسي.

وفي هذا الصدد، جاء في وثائق المؤتمر الأخير للقطاع النسائي للنهج الديموقراطي المنعقد في 2019، ما يلي:

«أن النضال النسائي إحدى الواجهات الأساسية التي اعتمد عليها فكر ما بعد الحداثة لمواجهة مفهوم الصراع الطبقي، معتبرا أن نفس الاضطهاد الجنسي يجثم على جميع النساء كيفما كان انتماؤهن الطبقي، وان الحركات النسائية يجب أن تتخلص من أي تعبير سياسي أو انتماء طبقي لأن ذلك يعرقل وحدة النساء ضد الباطرياركا باعتباره المصدر الوحيد للاضطهاد، مما يستوجب توحيد جهود كل النساء لمواجهته. كما كان للهجوم الإيديولوجي الرجعي للبورجوازية تبعات أخرى نتجت عن توظيفها السياسي المقيت للدين مما أدى إلى انتشار الفكر المعادي للنساء والمحقر لهن، كمكون أساسي لهذا التوظيف.

لذا فإن المسؤوليات الملقاة على عاتق القطاع النسائي للنهج الديمقراطي في إطار مهمة بناء حزب الطبقة العاملة تبدأ بوضع تصور واضح للقضية النسائية وللعلاقة التي تربط نضال النهج الديمقراطي ضد الرأسمالية بنضاله المفترض ضد الذكورية. ولعل في التجارب النسائية العالمية والتطورات التي عرفها الفكر النسائي دروسا بليغة يجب استيعابها لبناء تصور متقدم بهذا الصدد يعتمد على المرجعية الماركسية التي يتبناها النهج الديمقراطي ويأخذ بعين الاعتبار ما أبدعه الفكر النسائي في مجال تحليل علاقة الرأسمالية بالبطرياركا وعلاقة الصراع الطبقي بالاضطهاد الجنسي ومختلف أصناف الاضطهاد الأخرى».

VII - نسوية ما بعد الحداثة والتقاطعية

إن هذا الموقف الواضح لنا حول نسوية ما بعد الحداثة، لا يؤدي بالضرورة إلى رفض مقاربات نسوية تم ربطها بها تعسفا. وهي ما يعرف بالتقاطعية.

هناك جدل كبير وسط الماركسيين حولها بسبب اختلاف التقديرات في تقييم النسوية التقاطعية. فهناك كتابات تصنفها كلها في خندق نسوية ما بعد الحداثة (مثل كتابات مجموعة «الثورة الدائمة» في فرنسا وموقع «ماركسي»).

بينما التقاطعية شيء، وطريقة استعمالها من طرف بعض الحركات النسوية والهوياتية عموما، خاصة في أوروبا، شيء مختلف. تماما كما نجد سوء استعمال غيرها من المقاربات، بل وحتى النظريات والإيديولوجيات يتم توظيفها في غير محلها بل وتشويهها.

فجدور «التقاطعية» كمصطلح هي تجربة النساء السوداوات في الولايات المتحدة الأمريكية. وأول من أبدع هذا الاسم المحامية الأفروأمريكية «كيمبرلي كرينشاو» وكان ذلك في إطار نضالها من أجل تغيير القانون بعد أن عجزت على إقناع المحكمة بأن النساء العاملات التي تمثلهن أمامها يتعرضن للتمييز في العمل، ليس كنساء فقط، وليس كسوداوات فقط، بل كنساء سوداوات في نفس الوقت. وكان هدفها التوصل إلى حكم قضائي يشكل سابقة قضائية بمثابة قانون. ربما لم تكن تعرف أن هذا المصطلح سيثير كل هذا اللغط وهذا النقاش.

والتقاطعية ليست إيديولوجية ولا نظرية. هي وسيلة عمل outil de travail يستعمل لدراسة واقع النساء، وليس النساء فقط، بل كل المضطهدين، حتى توضع الخطط المناسبة للنضال من طرفهم. وليست هذه الآلية مرتبطة بفكر ما بعد الحداثة بل تم الاستحواذ عليها واستعمالها من طرفه. بل إن أول التقاطعيين هم الماركسيون والماركسيات. هم من ربطوا مناهضة الرأسمالية بمناهضة الاضطهاد الجنسي. التقاطعية لا تستعمل أي تراتبية أو أفضلية بين أشكال الاضطهاد. كل ما تعتمده هو أنه لا يمكن مواجهة شكل واحد دون الآخر. ويجب استحضارها جميعا لفهم واقع الفئة موضوع الدراسة أو الفئة المعنية بها. لدرجة أن هذا المصطلح كان حبيس المجال الأكاديمي لمدة طويلة قبل أن يصبح مصطلحا يستعمل من طرف التنظيمات والحركات الاجتماعية. وقد استغل من طرف التنظيمات الهوياتية فعلا بشكل مبالغ فيه. علما أن هذه الأخيرة بدورها ليست حركة منسجمة وواضحة، لها تصور موحد وبرنامج واضح. بل عكس ذلك، فهي نسيج من التيارات والمجموعات يغلب عليها الصراع والتناقض فيما بينها أكثر من الوحدة والتناغم، لدرجة أن احدى صراعاتها الحالية هي حول ما يسمين les TERFS اللواتي يرفضن المتحولات جنسيا باعتبارهن لسن نساء ليحق لهن الانتماء للحركة النسائية.... وغيرها من الصراعات الهامشية التي تصبح جوهرية فتطغى على الصراع الحقيقي والرئيسي.

كما أن الرأسمالية عمقت ذلك لإضعاف النضال النسائي وغيره من النضال الفئوي المشروع، حيث عمدت على استعمال شعاراتها سياسيا لتبييض صورتها، واقتصاديا لزيادة الأرباح عن طريقها، وتم ذلك من خلال تشويه ذكرى «8 مارس» مثلا، حيث أصبح فرصة لشركات الورود والهدايا لمراكمة الأرباح، وكذلك ادعاء الشركات العالمية بدعمها لحركات المثليين ببيع ألبسة تحمل شعاراتهم الغرض منها مراكمة الأرباح؛ أو ابتداع شعارات فارغة مثل الرأسمالية الخضراء لتشويه الحركة المدافعة عن البيئة...وغيرها من أشكال احتواء نضال الفئات المضطهدة ومطالب مختلف الحركات المناضلة في المجتمع.

أما التقاطعية هي رد فعل لمواجهة هيمنة النسوية التي تسمى «بيضاء» والمندمجة في النظام الرأسمالي والمدافعة عن الليبرالية، والتي دعمت الأنظمة الاستعمارية عند غزوها لبلدان الجنوب، في حملات نزع الحجاب عن النساء المسلمات في بعض الدول خلال الفترة الاستعمارية، والغزو العسكري لأفغانستان تحت شعار «إنقاذ نسائه من طالبان»، .... وفي المغرب أيضا وبشكل محتشم وضعيف جدا، تبنت بعض التنظيمات التقاطعية لوصف حركاتهن للتعبير عن رفضها للتصور السائد لدى الحركة النسائية المغربية، ومن أجل التميز عنها لأنها تختزل نضال النساء في النضال ضد الذكورية دون ربط ذلك بالنضال ضد الرأسمالية التي تعد أصل المشكل. لكنها مجموعات لم تفرض بعد عملها بشكل كبير رغم ما تقوم به من عمل مهم في الميدان.

ما علاقة الفكر النسائي الاشتراكي بهذه الصراعات؟ فكما تمت الإشارة سابقا : حاملو الفكر الاشتراكي هم التقاطعيون والتقاطعيات الأولون. والتقاطعية لا تقول بالضرورة بتساوي أنظمة الاستغلال والاضطهاد. بل تنبهنا إلى أن عدم أخذها كلها أو عدم أخذ أهمها بعين الاعتبار عند بناء التصورات وتسطير البرامج سنخطئ الهدف، الذي هو الآن تعبئة النساء - وخاصة العاملات منهن - للانخراط في مناهضة الظلم الذي يتعرضن له. ومن خلال هذا النضال سيتملكن الوعي الطبقي بضرورة الانخراط في النضال السياسي الذي يستهدف القضاء على النظام الطبقي عبر مواجهة الرأسمالية، كمسؤول أول على كل ما يصيب الشعوب والعمال والعاملات بشكل خاص من استغلال وظلم وغبن.

وهذا الموقف تتقاسمه عدد من الكتابات الماركسية بل أيضا تنظيمات سياسية ماركسية مناهضة للرأسمالية في أوروبا مثل الحزب العمالي البلجيكي، والتي تعتبر التقاطعية مقاربة لدراسة المجتمع لفهم كل التناقضات المتداخلة التي تخترقه، وكل أنظمة القهر التي تتداخل فيه. بهدف بناء آليات نضالية فعالة.

2 مارس 2024

> استفادت من دور النساء في الأسرة كمؤسسة إيديولوجية، إذ تمجد الرأسمالية الأسرة لأنها تلعب دورا محوريا في تمرير الإيديولوجيا السائدة وإعادة إنتاج قيم البورجوازية كطبقة مهيمنة ليستمر النظام الرأسمالي ويحمي نفسه من الإيديولوجية التحررية التي تجد صعوبة في الانتشار والتطور.

> هكذا نرى أن هناك تواطؤ واضح بين النظام الاجتماعي البطرياركي والنظام الاقتصادي الرأسمالي. إذ يعتمد كلاهما على الآخر ليتقوى ويستمر. ويقدمان الخدمات المتبادلة بينهما والتي تكون النساء وحريتهن وكرامتهن العملة الأساسية التي يتم بها التعامل بين النظامين.

هل سيعرف قطاع تركيب السيارات مصير قطاع النسيج؟

تركز الدعاية الرسمية، من إذاعات ومواقع إلكترونية على أن المغرب أصبح قبلة للشركات المتخصصة في صناعة السيارات وقطاع الغيار، نظرا لموقعه الاستراتيجي وتوفير يد عاملة رخيصة.
فحكومات النظام تضمن كل الشروط الضرورية لاستقبال هذه الشركات ومن أهمها محاربة العمل النقابي وتمكين مضاعفة استغلال اليد العاملة. وقد فتحت مدينتي طنجة والقنيطرة أبوابها للبعض من هذه الشركات. فالدعاية الرسمية تشير إلى أن هذه السياسة ستمكن المغرب من الاستفادة من العديد من فرص الشغل للشباب، من جهة ومن جهة ثانية، إمكانيات اكتساب المهارات التكنولوجية والعلمية.

الحسين لهناوي

وللتذكير، فإن نفس الدعاية، تمت للسياسة التي تم تطبيقها، خلال بداية تسعينات القرن الماضي، في قطاع النسيج وصناعة الألبسة. وحتى لا تكون ذاكرتنا قصيرة، سنتعرض بالتفاصيل إلى الجعجعة الرسمية التي أطلقها النظام بمناسبة انطلاق سياسة تحديث قطاع النسيج وما خلفته من انتظارات كبرى لدى الجماهير الشعبية وخاصة شريحة الشباب. فهدفنا من وراء الوقوف على الفشل الذريع الذي عرفه هذا القطاع هو، كما يقول المثل «المؤمن لا يلدغ من الجحر مرتين»، من باب التوضيح والتأكيد على أن السياسات المملاة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي هي في خدمة مصالح الرأسمال العالمي وخدامه المحليين على حساب القوت اليومي للجماهير الشعبية التي يزداد معيشها بؤسا وقهرا، مقابل حجم النهب الذي تقوم به الشركات العابرة للقارات بمساعدة البورجوازية الكمبرادورية المحلية لثروات الشعب.

خلال بداية التسعينات قام أحد مراكز البحوث المتخصصة بدراسة لفائدة الكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب، حول قطاع النسيج وصناعة الألبسة بالمغرب، واستنتج أن هذا القطاع يوفر ما معدله 170 مليار درهم سنويا، وهو ما يمثل نسبة 20 في المائة من الناتج الداخلي الخام، كما يوفر حوالي 2.4 مليون منصب شغل، وهو ما تم اعتباره نجاح لسياسة النظام في هذا القطاع الحيوي، لكن بالمقابل، استنتج كذلك أن القطاع مرتبط أشد الارتباط بالمقاولات الأجنبية والشركات العابرة للقارات، سواء فيما يتعلق باستيراد المواد الأولية الضرورية، من نسيج ومواد خاصة بصناعة الألبسة، أو فيما يتعلق بتصدير الألبسة المصنوعة إلى أسواق الاتحاد الأوروبي. هذه الأسواق، تتمركز أساسا في السوق الفرنسية التي تستقبل معدل 46 في المائة من مجموع الملابس المصنوعة في المغرب، ثم السوق الانكليزية بنسبة 19 في المائة، فالسوق الإسبانية بنسبة 11 في المائة وأخيرا السوق الألمانية بنسبة 10 في المائة. والجدير بالذكر أن الشركات المغربية، تخضع لشروط الشركات الأجنبية التي تفرض عليها استعمال المواد الأولية التي تنتجها هي. فالمعطيات، تشير إلى أن 90 في المائة من الألبسة المصنوعة في المغرب والموجهة للتصدير يتم تصنيعها بالمواد الأولية المستوردة. لذلك، لم يبق للشركات المغربية سوى تدبير استغلال اليد العاملة النسائية، لأنها تشغل أزيد من 75 في المائة من العاملات الإناث. ولأجل تقنين هذا الاستغلال، أعدت الدولة جملة من القوانين الرجعية التي تهدف إلى جلب المستثمرين وتوفر لهم تحقيق أرباح هائلة. فجل القوانين هي في مصلحة الباطرونا، من خلال تشجيعها على فرض الهشاشة في الشغل، بذريعة المرونة، ومحاربة العمل النقابي. فهذا القطاع يعتبر من القطاعات التي تشتغل فيها العاملات في ظروف، أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها العبودية.

ولمعرفة تطور هذا القطاع، الذي يشغل آلاف العاملات، سنحاول إلقاء نظرة تاريخية على أهم المراحل التي عرفها منذ نشأته.

– من 1960 إلى 1965، لم يكن المغرب يتوفر إلا على حوالي 60 مقاولة، تنتج ما يغطي ما بين 20 إلى 30 في المائة من احتياجات السوق الداخلية.

– من 1966 إلى 1980 عرف القطاع تطورا هاما لعدد المقاولات، إذ تمكنت من تلبية كل الحاجيات الداخلية وشرع بعضها في بداية التصدير.

– من 1980 إلى 1990 ساهمت الدولة بشكل كبير في تشجيع الصادرات، عبر مجموعة من الآليات، هذه الفترة تزامنت مع ترحيل الدول الأوروبية لصناعاتها النسيجية إلى الدول التبعية بهدف الاستفادة من اليد العاملة الرخيصة بدون شروط. خلال هذه الفترة عرفت حركة الرأسماليين المغاربة نشاطا مضطردا، مستفيدين من دعم الدولة في تأسيس العديد من الشركات لاستقبال الطلبيات المتزايدة للشركات الأجنبية. ويمكن اعتبار هذه المرحلة بالمرحلة الذهبية حيث بلغ عدد مناصب الشغل أرقاما قياسية فاقت 200.000 منصب شغل.

تجدر الإشارة إلى أن أغلب المقاولات في قطاع النسيج وصناعة الألبسة هي مقاولات صغيرة، لذلك فهي تخضع للضغط الضريبي عكس الشركات الكبرى التي يمتلكها كبار الرأسماليين الذين يتمتعون بحماية أعيان النظام والتي تستفيد من الإعفاءات ويتم التغاضي عنها من طرف مصالح الضرائب، التي لا تجرؤ على الاقتراب منها وبالأحرى مراقبتها، شأنها شأن مفتشيات الشغل. ونظرا لاستشراء الفساد وشراسة التنافسية، أفلست أعداد كبيرة من الشركات ورمت بالآلاف من العاملات والعمال في براثين الضياع مسببة في مآسي اجتماعية فظيعة، وطبعا، الدولة التي تحمي مصالح الباطرونا، لم تحرك ساكنا فحتى بعض الأحكام الصادرة عن محاكمها لصالح العمال والعاملات لم تجد طريقها للتنفيذ إلى يومنا هذا.

لما تتحكم المؤسسات المالية الامبريالية العالمية في إرساء أسس السياسات القطاعية، فلن تكون إلا لمصلحة الشركات متعددة الاستيطان والمافيات المخزنية المرتبطة بها، وبالنتيجة ستكون وبالا على مصلحة الطبقة العاملة وعموم الطبقات الشعبية التي ستتعرض الى المزيد من الاستغلال والعبودية، خاصة أن القيادات النقابية المتنفذة تتواطأ مع النظام فيما يسمى الحفاظ على السلم الاجتماعي وهو ما يعني إفقار الفقراء وأغناء الأغنياء.

ان البديل لهذه الأوضاع يكمن في رص صفوف القوى المناضلة في البلاد وتوحيد نضالاتها لاسترجاع ثقة العاملات والعمال في العمل النقابي المبدئي الذي يرفع شعار «خدمة الطبقة العاملة وليس استخدامها» وهو ما دأبت عليه القيادات النقابية البيروقراطية.

لما تتحكم المؤسسات المالية الامبريالية العالمية في إرساء أسس السياسات القطاعية، فلن تكون إلا لمصلحة الشركات متعددة الاستيطان والمافيات المخزنية المرتبطة بها، وبالنتيجة ستكون وبالا على مصلحة الطبقة العاملة وعموم الطبقات الشعبية التي ستتعرض الى المزيد من الاستغلال والعبودية، خاصة أن القيادات النقابية المتنفذة تتواطأ مع النظام فيما يسمى الحفاظ على السلم الاجتماعي وهو ما يعني إفقار الفقراء وأغناء الأغنياء.

ان البديل لهذه الأوضاع يكمن في رص صفوف القوى المناضلة في البلاد وتوحيد نضالاتها لاسترجاع ثقة العاملات والعمال في العمل النقابي المبدئي الذي يرفع شعار «خدمة الطبقة العاملة وليس استخدامها» وهو ما دأبت عليه القيادات النقابية البيروقراطية.

انتفاضة 20 يونيو 1981 المجيدة، الذكرى والدروس

يخلد الشعب المغربي وقواه الحية الذكرى 43 للانتفاضة المجيدة ل 20 يونيو 1981 التي كانت قد اندلعت بعدد من المدن المغربية وخاصة مدينة الدار البيضاء حيث تدخل الجيش الى جانب باقي قوى القمع لمواجهة الجماهير المنتفضة بالرصاص سقط على اثره المئات من الضحايا (شهداء وجرحى ومعتقلين...) من المتظاهرين/ات، الذين نزلوا للشوارع للاحتجاج ضد الزيادات في أسعار المواد الغذائية الأساسية، في انتهاك صارخ للحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشعب المغربي وحقه في الحرية والعيش الكريم.

وتحل هذه الذكرى في ظل استمرار العدوان وحرب الابادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني منذ 7 اكتوبر وقبلها، وفي ظل الهجوم على الحقوق والمكتسبات ولسان حال الجماهير الشعبية والقوى الحية بالبلاد يقول أن «الحالة هي هي» بل ازدادت سوءا بعد 43 سنة. الارتفاعات المتتالية في أثمان جميع المواد والخدمات الأساسية ...، مما عمق من تدهور أوضاع الطبقة العاملة والفئات الهشة وحتى المتوسطة، في الوقت الذي تراكم فيه الطبقة الكومبرادورية ومافيا الاقتصاد المزيد من الثروات، بفعل التحكم في السلطة السياسية وفي الاقتصاد.

تخصص جريدة النهج الديمقراطي ملف هذا العدد لإحياء الذكرى والسؤال حول الدروس الواجب استخلاصها من الانتفاضات الشعبية ومن نضالات الشعوب ضد الاستبداد والتبعية والاستعمار ومن أجل الانعتاق وتقرير المصير ...

لنخرج من العفوية ولننتظم ذاتيا حول مشروع مجتمعي

عزيز شوقي

منذ أكثر من ستين عاما، كانت حركات التمرد والاحتجاج في المغرب تعبيرا عن الوعي بمصادرة الاستقلال لصالح أقلية في خدمة المصالح الإمبريالية. لكن هذه الحركات كانت دائما عفوية في الأساس، وذلك بسبب الافتقار إلى التنظيم الذاتي والتعبئة حول مشروع مجتمعي تتقاسمه الطبقات الشعبية على نطاق واسع، حيث تكون الطبقات العاملة هي الفاعل الأساسي في اتجاه التغيير. وهكذا، منذ اليوم التالي للاستقلال، أدركت الاتجاهات الأكثر تقدما داخل حركة التحرر الوطني أن الأمر كان يتعلق بخيانة وباستقلال شكلي. وسيعتمد النظام السياسي القائم بشكل أساسي على القوى المحافظة التي تتمثل في كبار ملاك الأراضي السابقين والبرجوازية الزراعية الجديدة التي ستكون المستفيد الرئيسي من السياسات العامة وخاصة بناء السدود وميثاق الاستثمار الزراعي.

في الواقع، بالنسبة للنظام السياسي القائم، فإن هذه الطبقات الاجتماعية هي التي تشكل القوى المحافظة الأولى وجعلها حلفاءه الرئيسيين. في المدن، سيتم إطلاق عملية من خلال سياسات عامة مواتية لظهور برجوازية، لكن فقط بالمعنى الاقتصادي، دون أيديولوجية ليبرالية، يدجّنها المخزن الذي يستمد قوته الرئيسية من الجهل والظلامية حيث تنغمس الجماهير الشعبية. وبهذا المعنى اعتبر الحسن الثاني التدريس خطراً محتملاً. يعتبر المخزن محو الأمية وتعليم الأطفال في أوساط الطبقة العاملة بمثابة عمليات مواتية للصحوة، وبالتالي للنور، ولظهور فكر نقدي، ولوعي، يتعارض بالضرورة مع الخضوع والغباء، الضروريين للنمط المخزني من الحكم. بعد الاستقلال، نظرت الدوائر الشعبية إلى التعليم باعتباره «المصعد الاجتماعي» الرئيسي. وكان هذا المكسب مهددا من قبل النظام السياسي القائم. في مارس 1965، كانت الانتفاضة الشعبية التي ضمت طلاب المدارس الثانوية والعمال والعاطلين عن العمل، بمثابة رد فعل على هذا التهديد والتعبير عن الوعي بأن النظام السياسي القائم كان ضد الوصول إلى المعرفة وضد تحسين الظروف المعيشية للمواطنين لصالح غالبية السكان، وخاصة الفقراء. هكذا أعلنت حالة الاستثناء وقامت الدكتاتورية. وقد أطلق على هذه الفترة اسم «سنوات الرصاص». وسيتسم التطور بعد ذلك بمحاولات الانقلاب/الانقلابات العسكرية (في عامي 1970 و1971) ومحاولات التمرد المسلح (1973). خلال كل هذه السنوات، لجأ النظام بشكل منهجي إلى عمليات الاختطاف والتعذيب والسجن التعسفي أو الاختفاء القسري، وحتى الإعدام خارج نطاق القانون. حُكم على مناطق بأكملها بالعزلة، لإبقاء سكان الريف في حالة جهل أو معاقبتهم في حالة التمرد أو الاحتجاج.

وفي أحد خطاباته عام 1965، أعلن الملك الحسن الثاني صراحة أنه يفضل الجهلة والأميين (...). وفي المدن الكبرى، يعيش جزء كبير من السكان في أحياء فقيرة، دون مياه صالحة للشرب أو كهرباء أو مجاري.

وهذا هو الحال بشكل خاص في الأحياء الفقيرة التي تقع على بعد بضع مئات من الأمتار من مسجد الحسن الثاني الكبير في الدار البيضاء. وفي كل مدينة تقريباً تم بناء القصور الملكية. وعلى الرغم من الفقر الذي يعيش فيه غالبية السكان، تمكنت العديد من الأسر من تسجيل أطفالها في المدارس العامة التي كانت لا تزال تشكل «مساحات للتنوع الاجتماعي». أدت الأزمة الاقتصادية والمالية في أواخر السبعينيات، والتي تفاقمت بسبب عدة سنوات من الجفاف خلال الثمانينيات، إلى تفاقم الوضع الاجتماعي. و وجدت دولة المخزن نفسها على حافة الإفلاس. وفي هذا السياق ستتدخل المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) لإملاء سياسات التقويم الهيكلي. في مايو 1981، وكجزء من تحرير الأسعار، ستبدأ عملية الإلغاء التدريجي لصندوق المقاصة وبالتالي إلغاء دعم المواد الضرورية الأساسية للعيش. وكانت هذه بمثابة الشرارة التي من شأنها أن تشعل النار.

تمت الدعوة إلى الإضراب العام يوم 21 يونيو 1981، وصاحبته مظاهرات شعبية وسلمية في شوارع الدار البيضاء ومدن أخرى. وسوف يتم قمع هذه المظاهرات بشكل دموي، كما حدث في مارس 1965. وبعد ثلاث سنوات، في يناير 1984، سوف تستأنف الثورات، هذه المرة في عدة مناطق، ولكنها ظلت عفوية. وهنا سيتوجه الحسن الثاني بخاطبه للمتمردين الشباب وسيصفهم بالأوباش. بعد وفاة الحسن الثاني، تم تشكيل هيئة الإنصاف والمصالحة وأصدرت تقريرا عن هذه الفترة بأكملها التي تميزت بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وتم تقديم توصيات لإصلاح الأجهزة الأمنية. لكن الإفلات من العقاب كان ولا يزال هو القاعدة. فهل يمكن أن نتحدث اليوم عن القطيعة مع هذه الفترة ومع الممارسات الرسمية التي كانت أصل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؟ «إن الأسباب نفسها تعطي نفس النتائج». إن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لم تكن نتيجة حوادث أو ممارسات استثنائية أو هامشية بل لديها أسباب هيكلية. إن السياسات العامة التي يتم تنفيذها حاليا لا تختلف كثيرا عن تلك التي تم تنفيذها في إطار خطط التقويم الهيكلي.

تعكس السياسات العامة اليوم قبل كل شيء رغبة سياسية في الاستمرارية، وبالتالي المحافظة على، أو حتى تفاقم، الأسباب الهيكلية التي هي أصل عدم المساواة والظلم الاجتماعي، وبالتالي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، في أعقاب احتجاجات وحراكات مشروعة تمامًا. إن حراك الريف، أو حراك الشرق في جرادة، أو اليوم في فجيج (...) يوضح هذه الاستمرارية جيداً.

مشروع "تعميم الحماية الاجتماعية" محكوم قبل كل شيء بالمنطق الأمني والخيري. يراد لهذا المشروع أن يكون قبل كل شيء بمثابة ذريعة للإلغاء الكامل لصندوق المقاصة والتحرير الكامل للأسعار، مما يوسع من دائرة الهشاشة، مع الأخذ في الاعتبار انخفاض القدرة الشرائية وبالتالي انخفاض القيمة الحقيقية للأجور لدى الغالبية العظمى من السكان. بعد حكومات «الإخوان الدجالين» الذين لعبوا بشكل رئيسي دور رجال الإطفاء في سياق «الربيع العربي» أو «ربيع الشعوب»، جاء اليوم دور «الأثرياء» في الحكم، الذين لا يملكون شرعية لا تاريخية ولا ديمقراطية، لمواصلة تطبيق السياسات النيوليبرالية التي بدأت في الثمانينات.

في مواجهة هذا الواقع، فإن اليسار الديمقراطي بشكل عام، واليسار الماركسي بشكل خاص، مدعوون إلى دمج النضالات الاجتماعية، من خلال إطلاق أنماط التنظيم الذاتي، مع برامج تعبوية متمحورة حول مشروع مجتمعي، يشكل "قاسما مشتركا".

تعكس السياسات العامة اليوم قبل كل شيء رغبة سياسية في الاستمرارية، وبالتالي المحافظة على، أو حتى تفاقم، الأسباب الهيكلية التي هي أصل عدم المساواة والظلم الاجتماعي، وبالتالي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، في أعقاب احتجاجات وحراكات مشروعة تمامًا. إن حراك الريف، أو حراك الشرق في جرادة، أو اليوم في فجيج (...) يوضح هذه الاستمرارية جيداً.

انتفاضة 20 يونيو 1981 : خبز من رصاص

لا بد للمتفحص للتاريخ السياسي للمغرب الحديث أن يستوقفه ما حدث في 20 يونيو سنة 1981. هذا اليوم الذي لم يتردد فيه البيضاويون في أن يسترخصوا دماءهم من أجل العيش الكريم ومن أجل الحرية. لقد مضت أربع وثلاثون سنة عن ذلك التاريخ، ولازالت الذكرى موشومة في ذاكرة المغاربة، ولازالت الآثار العميقة لما حدث محفورة في معنويات الجماهير البيضاوية، هذه الجماهير التي أبانت عن وعي سياسي ذي مستوى عال، على الرغم من عفويته، والتي يحق للشعب المغربي أن يفتخر بما حققته في ذلك اليوم المشهود، حين هرعت إلى الشارع مفجرة انتفاضة شعبية عارمة في وجه النظام المخزني وأجهزته القمعية، وضد سياسة خرقاء فاقمت الأزمة وعمقت مسلسل تفقير فئات واسعة من الشعب المغربي وأغنت أقلية طبقية طفيلية، موسعة بذلك الهوة بين الفقراء والأغنياء.

جمال الدين حبيب

ولا نحيد عن الصواب إذا ما نحن قلنا بأن ما وصلت إليه حالة الاحتقان في البلاد من انفجار، في ذلك الإبان، وما نتج عن ذلك من تقتيل، هو من صنيع المخزن، إذ أنه لما شعر هذا الأخير بهشاشته، وأحس بالفزع من أن تنفلت الأمور من بين يديه، لجأ إلى القتل الجماعي، ولم يدخر جهدا لإغراق الدار البيضاء في دماء أبنائها من كلا الجنسين ومن مختلف الأعمار.

والحال أن الأمر يتطلب الوقوف، ولو بعجالة، عند السياق التاريخي لما جرى، غداة قرار 28 ماي الإعلان عن زيادات مرتفعة في أثمنة المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك لدى الطبقات المسحوقة، من جهر بالغضب الشعبي المتراكم منذ عقود.

كانت بلادنا حينها تعيش أزمة خانقة تمثلت في الجفاف الذي ضرب منذ سنة 1979، وبدأت عواقبه تجثم على عيش المغاربة. إذ دفع بالفلاحين الصغار إلى التخلي عن أراضيهم لصالح الملاكين العقاريين الكبار مقابل أثمنة زهيدة، وفضلوا النزوح إلى المدن الكبرى بحثا عن فرص للشغل. وعلى رأس هذه المدن، توجد الدار البيضاء التي عرفت هوامشها اكتظاظا غير مسبوق، وكثرت مدن الصفيح. وإلى جانب هذا الجفاف الإستثنائي، كانت هناك حرب الصحراء التي تكبد الفقراء والفئات المعوزة والموظفون الصغار والمتوسطون والعمال نفقاتها، بحيث كانت تقتطع من رواتبهم في شكل ضريبة.

كذلك كان هناك مشكل الدين الخارجي الذي كان يمتص قسطا لا يستهان به من ميزانية الدولة، وبلغ التضخم في سنة 1980 نسبة 12.5%. وعرف المغرب في هذه السنوات، نموا ديمغرافيا كبيرا لم يكن مستعدا له. واختل الميزان التجاري حيث سجل تفاوتا ملحوظا بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات التي ارتبطت بتغطية العجز الغذائي وبارتفاع أسعار البترول. كل هذا آذن باضطرابات لا حصر لها، وهكذا أصبح دخل الطبقات الشعبية يعرف انهيارا مذهلا، فتدهورت القدرة الشرائية، وازدادت تناقضات البنية الاجتماعية وتفكك نسيجها، واتسعت رقعة البطالة والبطالة المقنعة التي وصلت إلى أزيد من مليونين عاطل مسجلة 50% من السكان النشطين، وأصبح ثلث الشعب يعيش تحت عتبة الفقر المطلق. كل هذا زاد من عناء المغاربة والذين تعرضوا لشظف العيش في مسكنهم وملبسهم، واحتضنهم الجوع والجفاف، وكانوا محرومين من أبسط الحقوق الإنسانية.

وفي محاولة يائسة لمواجهة هذا الانحسار الاقتصادي، وسد العجز الذي أصبحت تعيشه المالية العمومية، وإيجاد حل للانخفاض الذي عرفه الناتج الداخلي الخام، والذي شمل كل القطاعات، ومن أجل إعادة الأمور إلى نصابها وتسوية كل هذه الاختلالات البالغة الخطورة التي شملت كل المجالات، أو على الأقل التخفيف من حدتها، لم يكن أمام النظام من خيار سوى الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية، وإثقال كاهل البلاد بالديون الخارجية. هكذا أصبح الاقتراض وتبعاته، ونقل العبء لأجيال ولسنوات مقبلة، قاعدة معمولا بها، ولم يعد في إمكان مهندسي سياسة التبعية الرأسمالية إلا اللجوء إلى أوليائهم نعمتهم في الخارج، وتوريط اقتصاد البلاد وإخضاعه لتوجيهات وإملاءات المؤسسات الامبريالية.

ومن جملة هذه الإملاءات، كان هناك مخططا موعزا به من قبل صندوق النقد الدولي، مخطط شُرع في تنفيذه فعليا وبشكل متستر، مع بداية المخطط الثلاثي (78. 80)، ثم بعده المخطط الخماسي الذي ابتدأ في سنة 1981. كل هذا أدى إلى المزيد من تفاقم الأزمة وإلى تدهور رهيب للأوضاع. في هذا الجو المشحون الذي يحبل بكل أنواع الاختلالات والمعضلات، وفي هذا الواقع الذي وصلت فيه الظروف المعيشية ذروة المأساة، وبُعيد عرض المخطط الخماسي، قرر المسئولون إلغاء دعم الدولة للمواد الغذائية الأساسية، مما أدى إلى ارتفاع مهول في أسعارها. والحقيقة أنه بهذا القرار، يكون صندوق النقد الدولي وزبانيته في البلاد، قد أجهزوا على لقمة عيش فئات واسعة من الكادحين والمسحوقين، الذين لا نصيب لهم سوى القهر والفقر.

وفي كل الأحوال، فقد أثبت النظام قصوره عن أداء واجبه في حفظ أمن وأرواح المواطنين، والحقيقة أنه أثبت تورطه في امتهان كرامتهم وقتلهم، وكان صاحب القرار في كل ما وقع. ولازلنا اليوم نعيش في ظل نفس النظام، ولا زال الكثير من القتلة رابضين في مواقع القرار، وهو ما يجعل قاموس جبر الضرر، مجرد محاولة فاشلة ولا جدوى من ورائها.

لم يكن من سبيل أمام الشعب كي يضع حدا لهذا النزيف الاجتماعي ولهذا الاستهتار بكرامة الإنسان، إلا أن يخرج إلى الشارع لإعلان رفضه لقرار الزيادة في الأسعار، وللتعبير عن موقف الاستنكار وإبداء الغضب.

ظهرت طلائع الانتفاضة أول الأمر، في شكل احتجاجات جماهيرية عنيفة عمت شرق البلاد، وكان يتصدرها الطلبة والتلاميذ والعمال، لتمتد بعد ذلك إلى المدن الغربية الرئيسية. ولعل هذا هو ما فرض على المركزيتين النقابيتين المتنافستين (الاتحاد المغربي للشغل والكنفدرالية الديمقراطية للشغل) اتخاذ موقف الدعوة إلى الإضراب. فدعت الأولى إلى إضراب عام على مستوى البيضاء والمحمدية يوم 18 يونيو 1981، وهو الإضراب الذي مر في أجواء هادئة ولم يسجل أية أحداث تذكر، فكان ناجحا إذ استجابت إليه الأغلبية الساحقة من الطبقة العاملة في الدار البيضاء والمحمدية، وساندته الك. د.ش. أما فيما يخص هذه المركزية الأخيرة، فقد قررت أن يكون 20 يونيو، يوم إضراب عام على المستوى الوطني، وكان ذلك بالشراكة مع نقابات التجار الصغار والمتوسطين.

وإذا شئنا التفصيل، قلنا بأنه خلال السنوات من 1978 إلى 1981، امتدت النضالات العمالية في كل البلاد. وتميزت الإضرابات التي عمت كل القطاعات الصناعية، بطول مدتها في الغالب، حيث كانت تصل إلى عدة أشهر، كما أنها ولأول مرة، لم تقتصر فقط على المطالب المادية بل تجاوزت ذلك فكانت موجهة ضد القمع المسلط على العمال من قبل الباطرونا، وذلك بتواطؤ مع القيادة البيروقراطية للاتحاد المغربي للشغل. وكانت هذه الإضرابات تُدَعم في بعض الأحيان، باحتجاجات الجماهير الشعبية وبتظاهراتها. لكن الباطرونا كطبقة، كانت محمية من طرف النظام ومدعومة من لَدُن جهاز الدولة. وبالإضافة إلى تخاذل نقابة الإ.م.ش وتواطؤها، كان هناك غياب إطار سياسي للبروليتاريا يدافع عن العمال ويسند مطالبهم. في هذه الأجواء، ظهرت الكنفدرالية الديمقراطية للشغل (ك.د.ش) التي انبثقت عن انقسام نقابي سنة 1978، وذلك تحت حماية الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. وكان هذا بدوره عاملا جديدا لإضعاف الطبقة العاملة وتقسيمها، الشيء الذي استفادت منه الباطرونا والرجعية.

عادة، لم تكن الزيادات في الأسعار تتجاوز

5% في السنة، وكانت الأثمنة مدعمة دائما من طرف صندوق المقاصة، الذي تم إحداثه في خمسينيات القرن المنصرم من أجل ضمان استقرار الأسعار بالنسبة للفئات الشعبية. وليس هذا من أجل سواد أعين الشعب ولا تعاطفا مع الفقراء والمحرومين، وإنما لأن الأنظمة السلطوية ـ لكي تؤمن نفسها ـ نجدها تبحث عن إضفاء نوع من المشروعية على سياستها، فتسعى إلى شراء السلم السياسي من المحكومين، بتمويل ودعم المواد الغذائية بغية الحفاظ على استقرار الأثمنة واجتناب غلاء المعيشة على الناس، وذلك تلافيا لأي ضغط اجتماعي يمكن أن يترجم إلى ضغط سياسي.

ومن المعروف أن الأنظمة التي تنهج هذا النهج، لا تسمح بالديمقراطية ولا بحرية التعبير، كما أنها تصيب المناضلين الغيورين بأضرار بليغة، بل تعمل في أحيان كثيرة على تصفيتهم. كما أن هذه الأنظمة لا تسمح للمحكومين أن يختاروا حكامهم ولا أن يشاركوا في السياسة الحقيقية، وفي مقابل ذلك توفر لهم الخبز والصحة والتعليم وأشياء أخرى..فكي تشتغل السياسة يلزمها قدرا من المشروعية. والمغرب لا ينأى عن هذا المنحى ولا يخرج عن هذه القاعدة. فالنظام المغربي نظام تسلطي استبدادي، يطفو فيه المفسدون والمتملقون على السطح، ويستشري فيه الظلم والاضطهاد، ويتعرض فيه المناضلون الذين يسعون إلى خير البلاد للقمع والاعتقال والقتل، وتطمس فيه الحقائق ويُزور فيه التاريخ، هذا الأخير الذي يُوجه لخدمة أهداف الحاكم والمحيطين به. وليسم سياسته بالمشروعية، يسعى هذا النظام كأشباهه إلى شراء السلم السياسي من رعاياه، متوسلا في ذلك دعم المواد الغذائية الأساسية والواسعة الاستهلاك. فماذا وقع إذن، حتى جاء قرار 28 ماي ليضع حدا لهذا الدعم، ولتصفية هذا الصندوق باسم سياسة حقيقة الأسعار؟

ببساطة، أخفق النظام وما عاد في وسعه أن يوفر للناس ما يكفل لهم العيش. ذلك أن الدولة لم يعد لديها من الموارد ما يكفي لسد الحاجيات الضرورية وبالتالي الاستمرار في هذه السياسة، فأضحى من الصعب عليها أن تتحكم في الأمور وتضبطها. ولم يكن أمام النظام المخزني إلا الهجوم الكاسح على قوت الجماهير المعوزة، وما رافق ذلك من تسريحات مجحفة، وإغلاق للمقاولات، الصغيرة منها والمتوسطة، وتضييق على الحريات وما إلى ذلك من التدابير المخزنية التعسفية. فكان من الطبيعي أن يخرج الناس إلى الشارع معلنين بصوت مرتفع، رفضهم لقرار الزيادات الجائر، واستنكارهم لهذه السياسة التبعية الظالمة.

مباشرة بعد قرار الزيادة في الأسعار الذي أذاعته وكالة المغرب العربي للأنباء في 28 ماي، حاول وزير المالية عبثا، آنذاك، أن يبرر هذه الزيادات بكونها كانت ضرورية للتخفيف من العبء الذي أصبح ينوء منه صندوق المقاصة، ولمح بزيادات أخرى محتملة في القريب. في حين اعترف وزير التخطيط بأن الزيادات كانت من إملاء مؤسسات مالية أجنبية، كشرط لمنح المغرب قرضا يُسعفه في تمويل تصميمه الخماسي. وفي نفس الإبان، وبعد الدعوة إلى الإضراب، شنت السلطات حملة مسعورة مضادة. وأصدر الوزير الأول بلاغا أذيع في الإذاعة والتلفزة، يتوعد فيه كل من سيمثل للإضراب، بإجراءات تأديبية، مؤذنا بذلك انفضاح كل دعاوي حماية الحريات وحقوق الإنسان التي كان يُروج لها النظام. لكن ساكنة البيضاء لم تُعر أي اهتمام لهذا الوعيد والتهديد. ففي صبيحة 20 يونيو 1981، وفي أزقة أحياء البيضاء الهامشية، وحول المساكن الصفيحية الصدئة، كان البيضاويون، كبارا وصغارا، ذكورا وإناثا، يتحلقون في مجموعات غاضبة تطالب بحقها المشروع في العيش الكريم، وهو الأمر الذي لم يستسغه المخزن، فسلط آلته البوليسية لتفريق المحتجين. في هذه الأثناء، بدأت المواجهات بين المواطنين والبوليس، ليتراجع هذا الأخير بعد أن شعر بأن الأمر يتجاوزه بشكل كبير. إذ ذاك، هاجمت الجماهير الشعبية الوكالات البنكية المتواجدة في الأحياء الشعبية، ولم يكن ذلك بغرض الاستيلاء على الأموال المودعة فيها، وإنما بهدف تدمير هذه الرموز المتغطرسة للرأسمالية المتعفنة. واستمر الهجوم على كل ما كان يرمز للبذخ والاغتناء الفاحش.

وحين حاول المنتفضون بلوغ الأحياء الراقية، حيث تعيش الحثالة الكمبرادورية في فيلاتها الفخمة وقصورها، آنذاك، أعطيت الأوامر من السماء، أي من طائرة عسكرية، مدرعات الدرك الملكي والجيش المكان واجتاحت الدبابات والمدرعات والسيارات المصفحة، الأحياء الشعبية، هذا بالإضافة إلى القوات المساعدة وقوات التدخل السريع، كلها مدججة بالسلاح وبالرشاشات، وكأن الأمر يتعلق بحرب ضد العدو.

لعلع رصاص الجيش ليحصد العديد من القتلى من أبناء شعبنا. أطفال صغار لا علم لهم بما يعنيه التظاهر والاحتجاج لقوا حتفهم. سقطت الأم الحامل صريعة بباب منزلها، وقُتل الأبكم وهو يطل من شرفة بيته وسقطت الطفلة التي خرجت تبحث عن الماء في (العوينة). سقط الأب وأبناءه، جُثث ملقاة في الشوارع والأزقة هنا وهناك. كان الرمي مستهدفا، وليس أكثر دلالة على هذا الاستهداف من كون الذين أصيبوا، وأغلبهم أطفال، كانت إصابتهم إما على مستوى الرأس أو القفص الصدري، مما يُبعد أن تكون رصاصات طائشة ويؤكد أنها هادفة. كان يوم

لسحق المتظاهرين. كان الملك في نيروبي في ذلك الوقت، وذلك من أجل الإعلان عن موافقته لمبدأ الاستفتاء في الصحراء الغربية. وحسب إفادة أحمد البوخاري ـ عضو المخابرات السابق، وأحد المتورطين الذين عملت حركة الضحايا على استدراجهم إلى الإفصاح عن جرائم النظام الوحشية ـ كان إدريس البصري موجودا بالدار البيضاء بمعية كبار الضباط العسكريين. وكان على متن طائرة هيلوكوبتر عسكرية، وُضعت رهن إشارته. طائرة مزودة برشاشان من الحجم الكبير، والعديد من أكياس الذخيرة الحية، وقناصان من النخبة محترفان (بالكاب 1) وبإدارة مراقبة التراب الوطني. كان إدريس البصري سريعا في اتخاذ قراره، كما كان ناجعا وفعالا. فبعد إعطاء أوامره بقتل أبناء الشعب، اكتسحت

إن كل المجالس والهيئات التي أحدثها المخزن لطي ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومن ضمنها ملف الانتفاضة الشعبية ليوم السبت 20 يونيو، لن تكون إلا ملهاة تحاول عبثا إخفاء هذا الحمام الدموي، ومحاولة يتستر وراءها النظام المخزني عما اقترفه من جرائم أقل ما يمكن أن توصف به، أنها جرائم ضد الإنسانية لا يبددها التقادم، ولن يغسل عارها إلا محاكمة مقترفيها والقطع مع النظام الذي ينجب أمثالهم واستئصاله.

20 يونيو، يوم تقتيل مبرمج بعناية فائقة، فقدت فيه البيضاء المئات من أبنائها، قُتلوا في مجزرة دموية رهيبة قل نظيرها.

وكانت الأحياء الشعبية للعاصمة الاقتصادية، هي المسرح الذي شهد هذه المجزرة، وكان المستهدف هم الفقراء والمستضعفون والمقهورون والمغلوب على أمرهم. تقتيل تم ببرودة أعصاب نادرة، اقترفه قناصة متدربون، ومذبحة تجاوزت حدود الوحشية. ورغم هذه الهمجية، فإن إرادة الإنسان لا تقهر. لقد كشفت ساكنة البيضاء عن قدرة عالية على التحدي، فكانت تواجه رصاص الجنود بأياد عزلاء وصدور عارية. في ذلك اليوم، بحثت العائلات عن ذويها في المخافر والثكنات وفي غيرها من الأمكنة من دون جدوى. وانتزعت الجثث من أحضان الأمهات والآباء من داخل البيوت، ليُلقى بها دامية في مقابر جماعية، من دون غسل أو تكفين، بعض هذه الجثث كانت مازالت تتحرك. مقابر اختيرت مواقعها بعناية حتى لا يُفشى سرها. وهي نفس المواقع التي حاول النظام أن يطمس معالمها مرة أخرى بعد مُضي ما يزيد على العقدين. ومن بين من ضمتهم هذه المقابر الجماعية، يوجد العشرات ممن لفظوا أنفاسهم عطشا واختناقا من فرط الحر والازدحام في زنزانة صغيرة اختلطت فيها رائحة الدم برائحة العرق والبول.

إن في كل هذه القسوة والوحشية المفرطتان ما يدل على أن صرخة المقهور والمظلوم كانت مخيفة للنظام. فما كان لهذه المجزرة أن تحصل ـ على النحو الذي حصلت به ـ لولا تعنت النظام وافتقاره للحكمة والعقل. إن خروج الناس إلى الشارع، هو أقل ما يمكن أن يرد به شعب مستضعف، دمرت سياسة غاشمة كل بنياته المعيشية.

لقد قدرت منظمة العفو الدولية أن عدد القتلى في انتفاضة 20 يونيو 1981، يتجاوز الألف، وهبط هذا العدد إلى 800 حسب حزب التقدم والاشتراكية وفي البحث الذي قام به مبعوث الجمعية الدولية لحقوق الإنسان إلى المغرب (السيد مونيار) للتحقيق في أسباب ونتائج هذه الانتفاضة، ثم حصر عدد القتلى المصابين بالرصاص في 637 قتيل، بينما صرح بلاغ لوزير الداخلية إدريس البصري، أن وزارته أحصت 66 قتيلا، قتلوا إثر جروح بالسلاح الأبيض غير الحاد، كالعصي والقطع الحديدية والحجارة. لم يعد لائقا تزوير الحقائق وتخفيض عدد قتلى هذه الانتفاضة. لقد أضحى ذلك بمثابة إخفاء الشمس بغربال.

وفي كل الأحوال، فقد أثبت النظام قصوره عن أداء واجبه في حفظ أمن وأرواح المواطنين، والحقيقة أنه أثبت تورطه في امتهان كرامتهم وقتلهم، وكان صاحب القرار في كل ما وقع. ولازلنا اليوم نعيش في ظل نفس النظام، ولا زال الكثير من القتلة رابضين في مواقع القرار، وهو ما يجعل قاموس جبر الضرر، مجرد محاولة فاشلة ولا جدوى من ورائها.

إن كل المجالس والهيئات التي أحدثها المخزن لطي ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومن ضمنها ملف الانتفاضة الشعبية ليوم السبت 20 يونيو، لن تكون إلا ملهاة تحاول عبثا إخفاء هذا الحمام الدموي، ومحاولة يتستر وراءها النظام المخزني عما اقترفه من جرائم أقل ما يمكن أن توصف به، أنها جرائم ضد الإنسانية لا يبددها التقادم، ولن يغسل عارها إلا محاكمة مقترفيها والقطع مع النظام الذي ينجب أمثالهم واستئصاله. فكل أموال الدنيا لن تستطيع أن تلملم جراح أمهات فقدن فلذات أكبادهن، ولا أن تُنسيَ عائلات مكلومة رُزئت في ذويها. إن دم الشهيد يستعصي على النسيان ولا يستقيم معه الطي والكتمان، ويعلو على المحو.

لم يكن وميض انتفاضة 20 يونيو ملطخا بالهزيمة والكآبة، إنه الوميض الأحمر للانتفاضة، وميض يوم مشهود يشع بالبطولات، يوم الاستشهاد والموت البطولي بامتياز. وليس في وسع أي كان أن يستصغر هذه التضحيات ولا أن يبخس هذه البطولات، فالدار البيضاء معروفة بتاريخها النضالي وتضحياتها الإنسانية الخالدة. فطوبى للانتفاضة المجيدة والمجد والخلود لشهدائها.

استيطان، تهجير وضم..
لذلك وجبت المقاومة في فلسطين!

في ممارسات منسقة ومتكررة، ارتكبت مجموعات من عصابات المستوطنين الاسرائيليين في الضفة الغربية عدد واسع من الجرائم التي توزعت على قرى ومخيمات فلسطينية في مدن الضفة الغربية: نابلس، رام الله، الخليل، طولكرم وغيرها، وشملت: اطلاق نار، احراق منازل ومؤسسات وسيارات واشجار واراض زراعية، نصب حواجز مسلحة واعتداءات على ابناء القرى والمخيمات. وجاءت هذه العمليات متزامنة مع اعلانات حكومية اسرائيلية بالتخطيط لبناء آلاف الوحدات الاستيطانية في مستوطنات الضفة..

فتحي كليب(*)

هذه الاعتداءات ليست تكن الاولى، بل شهدت السنوات والاشهر الماضية آلاف الجرائم من قبل المستوطنين، التي عادة ما ترتكب بالتنسيق مع جيش الإحتلال الاسرائيلي وحمايته. وفي النظر الى مسارها، فلا يمكن توصيفها كأعمال عنفية انتقامية او ردات فعل على احداث معينة فقط، كما يصور ذلك الاحتلال وإعلامه، بل هي ممارسات مدعومة في غالب الاحيان من مؤسسات حكومية ومن مسؤولين سياسيين وأمنيين ومن رجال اعمال ومؤسسات دينية ومن احزاب مختلفة تقدم كل اشكال الدعم المادي والعسكري لمجموعات استيطانية معروفة وتعمل بشكل علني ("شبيبة التلال" و "تدفيع الثمن" وغيرها..) وهي مجموعات مسلحة لديها سجل حافل من الجرائم ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية..

لم تفاجئ هذه الممارسات احدا، بعد ان وضعت الحكومة الاسرئيلية ومنذ يومها الاول، الاستيطان كأولوية في برنامجها الحكومي، خاصة وان المكونات الاساسية لهذه الحكومة تتخذ من الاستيطان في الضفة الغربية عنوانا مركزيا لبرامجها السياسية والانتخابية. لذلك فان ما تقوم به مجموعات المستوطنين تشكل الترجمة الفعلية لبرنامج الحكومة الذي وضع الفلسطينيين امام ثلاثة خيارات: اما القبول بمخطط تصفية القضية الفلسطينية من خلال ضم الضفة الغربية والاكتفاء بتحسينات اقتصادية، اما القتل والاعتقال واما التهجير والترحيل. لذلك ليس صدفة تزامن عدوان المستوطنين مع اقتحامات متكررة لجيش الاحتلال للمدن والمخيمات والقرى ومصادرة الاراضي ونهبها لاغراض الاستيطان، والقاسم المشترك بين ما تقوم به هذه المجموعات وما يرتكبه جيش الاحتلال هو دفع القسم الاكبر من الفلسطينيين الى ترك ارضهم ومنازلهم ثم العمل على تهجيرهم..

لا يمكن النظر الى المشروع السياسي للحركة الصهيونية في فلسطين الا من خلال ربطه بمسألة الاستيطان باعتبارها عنوانا محوريا، عليه يتوقف مستقبل المشروع برمته، وهذا ما يفسر اعتبار قانون القومية اليهودية الذي سنّه الكنيست عام 2018 قضية الاستيطان في الضفة الغربية "مسألة قومية".. وعلى هذه الارضية، فممارسات مجموعات: "شبيبة التلال"، "تدفيع الثمن"، لاهافا ونحالا" وغيرهم لا تختلف كثيرا عن ارهاب عصابات "الهاغاناه"، "الإرغون" و"البالماخ"، وكلهم يحملون فكرا عنصريا يدعو صراحة ليس الى السيطرة على الارض الفلسطينية فقط بل الى قتل وتهجير اصحابها..

وقد لعبت هذه المجموعات دورا هاما في حدوث النكبة الفلسطينية الكبرى، بعد ان ارتكبت مئات الجرائم قبل وبعد العام 1948. وراهنا تسير المجموعات الحالية على خطى من سبقها، بعد احرقت الطفل محمد أبو خضير في القدس عام 2014 واحرقت عائلة دوابشة ايضا في قرية في قضاء نابلس عام 2015، وهي نفسها التي احرقت عشرات المنازل ومئات السيارات في بلدة حوارة في مطلع عام 2023.. وغيرها الكثير من الجرائم التي لم يثبت ان الاجهزة الرسمية الاسرائيلية عاقبت مرتكبيها..

في تقرير ذو دلالة صادر عن الامم المتحدة ويغطى الفترة الواقعة بين 7 تشرين الأول ونهاية شهر شباط الماضي، تبين "ان هناك صعوبة في التمييز بين عنف المستوطنين وعنف الدولة، بما في ذلك العنف بنية معلنة لترحيل الفلسطينيين قسرا من أراضيهم". وتظهر الارقام التي لا تعكس الواقع على حقيقته، بسبب عدم وصول ورصد مؤسسات الأمم المتحدة لكافة الاعتداءات، ان هناك ارتفاعا في وتيرة اعتداءات المستوطنين ضد الفلسطينيين حيث تجاوز عددها 750 اعتداء، مع ما رافق ذلك من عمليات تهجير قسري طالت اكثر من 1400 فلسطيني من نحو 20 تجمعا كنتيجة مباشرة لعنف المستوطنين، اضافة الى استشهاد واصابة العشرات من الفلسطينيين على يد مستوطنين باستخدام الأسلحة النارية. وينتهي لتقرير الى خلاصة رئيسية وتستحق التوقف عندها، وهي "ان عشرات المستوطنين يرتدون عادة زي الجيش الإسرائيلي بشكل كامل أو جزئي ويحملون بنادقه، ثم يرتكبون الجرائم ضد الفلسطينيين.." .

وبعيدا عن عجز الامم المتحدة بمختلف مؤسساتها عن ردع الاحتلال في مواصلة سياسات الاستيطان، فقد عبر تقرير لمفوضية حقوق الإنسان في الاراضي الفلسطينية المحتلة عن تداعيات وخطورة السياسات الاستيطانية بقوله: "إنشاء المستوطنات وتوسيعها المستمر يؤدي إلى نقل إسرائيل لسكانها المدنيين، وهو ما يرقى إلى جريمة حرب".. و"أن سياسات الحكومة الإسرائيلية تبدو متماشية إلى حد غير مسبوق مع أهداف حركة الاستيطان الإسرائيلية، الرامية إلى توسيع السيطرة طويلة الأمد على الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية ودمج الأرض المحتلة بشكل مطرد في دولة إسرائيل".. اي ان الهدف المباشر هو السيطرة على الارض وضمها الى اسرائيل وفرض التهجير القسري على سكانها.

لهذه السبب وغيره يعتبر الفلسطينيون بأن المستوطنين ليسوا بمدنيين بل هم مليشيات مسلحة، تعتدي وتقتل، تدمر وتحرق منازل الفلسطينيين، وتنتهك رموزهم الدينية بحماية جيش الاحتلال. والدول الغربية التي تدعم اسرائيل تعلم ذلك لكنها تكتفي بمواقف الادانة اللفظية، دون ان تقدم على اية خطوات عملية تنسجم مع مواقفها المعلنة برفض الاستيطان وبادانة ممارسات المستوطنين فقط، وكل ما فعلته حتى الآن هو عقوبات على افراد، تعتبر وبطريقة التعامل الغربي معها تشجيعا للمستوطنين ومن يقف خلفهم من قوى سياسية وحكومية على مواصلة سياستهم وممارساتهم ضد الفلسطينيين.

لقد اصبح المستوطنون في الضفة الغربية جيش رديف يمارس القتل والاعتقال ويصادر اراضي المواطنين ويعتدي عليهم ليل نهار، بعد ان اصبح بيدهم الأسلحة بشكل رسمي وبمعدل قطعة سلاح لكل 4 مستوطنين، وهذا ما يفسر ارتفاع عدد الشهداء في الضفة الغربية.. وفي مواجهة ما سبق، لم يقدّم العالم الغربي الا الإدانة والاحتجاج، دون اية إجراءات تجبر الاحتلال على الانسحاب من الضفة، ويبدو ان تلك الممارسات الاجرامية، بنظر الغرب، ليست كافية بعد لينتفض الفلسطيني ويحمل السلاح دفاعا عن ارضه وشعبه وحقوقه التي تسرق منه بشكل يومي..

إن ما اقدمت عليه الولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول الغربية من إجراءات لم ترتق الى مستوى العقوبات الرادعة، تؤكد ان تلك الدول تقصدت عدم ايذاء المستوطنين او اغضاب اسرائيل التي رفضت عقوبات تلك الدول واكدت دعمها للمستوطنين وممارساتهم باعتبارهم ابطالا، كما قال نتن ياهو. ولو كانت تلك الدول جادة في اجراءاتها لكانت استهدفت بعقوباتها الذين يقدمون دعما مباشرا للاستيطان والمستوطنين، وهم مسؤولون في الحكومة ورؤساء احزاب ومنظمات ومؤسسات صهيونية تطرح مخططاتها الاستيطانية والاستئصالية بشكل علني وصريح..

ولتأكيد الازدواجية في التعاطي نأخذ مثالا حيا ما زالت تداعياته لم تنته بعد: في نهاية شهر كانون الثاني الماضي، لجأت الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية والاطلسية الى عقوبات ضد وكالة الغوث (الاونروا) التي تقدم خدمات لأكثر من ستة ملايين لاجئ فلسطيني بسبب اتهام اسرائيلي لم تثبت صحته حتى الآن، وقضت بوقف الدعم المالي لفترة، رغم انها منظمة اممية وبمرجعية الجمعية العامة للامم المتحدة. اما المستوطنين الذين ارتكبوا عشرات الجرائم المعلومة لهذه الدول والمثبتة في مؤسساتها الاستخباراتية وفي تقارير مؤسسات الامم المتحدة، فقد تم الاكتفاء بعقوبات شكلية على افراد اكدت الايام انها لم تؤثر على ممارسات المستوطنين الذين ما زالوا يتحركون بحرية وبدعم مباشر من الجيش الصهيوني الذي يعتبر شريكا مباشرا في ارتكاب الجرائم ضد الفلسطينيين. ومنطق الامور يقضي محاسبة هذا الجيش، لكن الذي حصل هو ان دولة مثل المانيا بدل ان تفرض عقوبات على الجيش الاسرائيلي لممارساته الاجرامية ضد الفلسطينيين وتواطئه بدعم جرائم المستوطنين في الضفة الغربية، قامت بتزويده بأسلحة فتاكة ومتطورة.. والنماذج لا تحصى على هذه الازدواجية في التعاطي مع اي قضية اذا كانت اسرائيل احد طرفيها..

ان النتيجة الحتمية للسيطرة على الارض بقوة الاحتلال هي اجبار السكان على ترك ارضهم، ما يشكل جريمة حرب تضاف الى جريمة الاستيطان التي تعتبر ايضا انتهاكا وخرقا للقانون الدولي اولا ولعشرات القرارات الدولية التي ادانت الاستيطان في الضفة الغربية وتعتبرها اراض فلسطينية محتلة ثانيا وعاشرا.. وعلى هذه الخلفية، فان الحقيقة المؤكدة التي لا ينبغي ان تكون محط تباين سواء بين الفلسطينيين او بينهم وبين داعمي اسرائيل، وهي ان المستوطنين في الضفة غزاة محتلون، ومن حق كل فلسطيني بل من واجبه مقاومة المحتل الغازي، وعلى كل من يزعم دفاعه عن ديمقراطية وعن حقوق انسان، في عالم غربي غير متوازن في تعاطيه مع فلسطين، ان يدعموا حق الشعب الفلسطيني بالمقاومة لتحرير ارضه..

على الجميع ان يدرك حقيقة ان المشكلة امام الشعب الفلسطيني هي ان مواجهته للمشروع الصهيوني لم تعد مقتصرة على الاحتلال بشكله المادي التقليدي، كما انها ليست مواجهة لاحتلال عنصري استئصالي فحسب، بل هو يواجه ما هو ابعد من الاحتلال والاستيطان اليهودي وهو الضم. وقد لا يكون جائزا بعد اليوم تكرار الحديث الذي يقول: "ان اسرائيل جيش متوحش بواجهة دولة"، لأن ما نحن امامه اليوم واقع مختلف هو: "مستوطنون متوحشون بواجهة دولة"، يقابله حكومة واحزابا ونخب سياسية يشكل الاستيطان والتهجير جزءا رئيسيا من عقيدتها، وفي مقابل ذلك ادارة امريكية، بل ادارات متوحشة، تقدم اسوأ ما في النظام الاستعماري الامبريالي من نماذج. وحين يتلاقى التوحش الاستيطاني والامبريالي الاستعماري، لا يصبح امام الشعب الفلسطيني الا خيار واحد هو خيار الدفاع عن ارضه ومستقبله في مواجهة جريمة سوف تكبر وتكبر لتتحول الى وحش سيخلق الكثير من المشكلات لنا اولا ولغيرنا، لذلك يصبح من حقنا بل من واجبنا كفلسطينيين وكاحرار مقاومته قبل ان يقتل تاريخنا وحاضرنا ومستقبلنا..

12 يونيو 2024

(*) مسؤول دائرة العلاقات الخارجية – الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

حول انتخابات البرلمان الأوروبي

جيلاني الهمامي

اليوم الأول من نهاية عهد الماكرونية (1)، هكذا صرح على موجات إذاعة France-info لوران جاكوبلي Laurent Jacobelli الناطق الرسمي باسم حزب اليمين التطرف في فرنسا التجمع الوطني Rassemblement National. وقد جاء هذا التصريح تعليقا على نتائج الانتخابات الأوروبية في فرنسا التي أعطت لهذا الحزب اليميني المتطرف الصدارة في النتائج بـ 30 مقعدا (31.37 % من الاصوات) متقدما على حزب الرئيس ايمانويل ماكرون، حزب النهضة renaissance الذي جاء بعيدا في المرتبة الثانية بـ 13 معقد (14.6 %). بينما حصل الحزب اليساري «فرنسا الأبية» France Insoumise LFI على المرتبة الرابعة بتسعة مقاعد (حوالي 10 %). وكان الرئيس الفرنسي ماكرون قرر إثر ظهور هذه النتائج حل الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان).

صعود متوقع

كنت في مقال سابق بعنوان «الازمة الراهنة للرأسمالية العالمية وصعود نزعة الحرب وقوى اليمين المتطرف» خصصت حيزا للحديث عن التوقعات السائدة بخصوص انتخابات البرلمان الأوروبي. وهي توقعات مبنية على تحاليل علمية لمؤشرات واقعية ملموس. ومن أبرز التحاليل التي كنت اعتمدت عليها التقرير الصادر عن المعهد الأوروبي للعلاقات الخارجية (2). وقد جاء في الفقرة المخصصة لهذا الجانب بعنوان «صعود اليمين المتطرف ما يلي « فالولايات المتحدة الامريكية مهددة بعودة الشعبوي ترمب (رغم أن إدارة «الديمقراطي» بايدن لا تقل عنه غطرسة وفاشية) والغالبية العظمى من بلدان أوروبا مرشحة بأن تقع تحت حكم اليمين المتطرف. وقد جاءت نتائج الانتخابات المحلية في كل من هولندا والمجر وإيطاليا والسويد وفنلندا وسلوفاكيا في المدة الأخيرة لتؤكد هذا المنحى. وتفيد الكثير من الدراسات والاحصائيات أن أكثر من نصف بلدان الاتحاد (27 بلدا) مرشح على المدى المباشر بأن يكون بيد ائتلاف حكومي يقوده اليمين المتطرف. لذلك ينتظر أن يصبح التوجه الذي يسيطر على نطاق واسع في أوساط شعوب أوروبا واحدا من أكبر القوى في البرلمان الأوروبي إثر انتخابات شهر جوان القادم. وتعطيه استطلاعات الراي إمكانية حصد ربع المقاعد من أصل 705 مقعدا في هذا البرلمان. حتى الأمثلة القليلة التي تُعتبر استثناء أوروبيا مثل ايرلندا واسبانيا فقد أكدت الانتخابات الأخيرة وزن التيارات اليمينية الفاشية فيها (حزب فوكس Vox القوة الثالثة في اسبانيا والذي يسيطر على 5 مناطق بالتحالف مع نظيره اليميني المتطرف الحزب الجمهوري PP، وظهور، ولأول مرة منذ الثلاثينات من القرن الماضي في ايرلندا، مجموعات يمينية متطرفة «هوية إيرلندا Identity Ireland والحزب الوطني National Party وغيرها كانت وراء أحداث سنة 2022 وأحداث نوفمبر 2023 الدامية في العاصمة دبلين)»

إن المتمعن في خارطة القوى المؤثرة في الساحة السياسية العالمية أي التي تمسك بالحكم في كبريات الدول، الولايات المتحدة الامريكية والهند وروسيا والأرجنتين وعموم أوروبا وكذا يلاحظ دون عناء هيمنة الأحزاب والحركات الشعبوية اليمينية الشوفينية المتطرفة والفاشستية. فكل هذه البلدان وهي الأكثر تأثيرا في مجرى الحياة الاقتصادية والسلام الدولي والاستقرار إما تقع الآن تحت سيطرة أطراف سياسية يمينية متطرفة أو هي مهددة على المستوى المنظور بالوقوع تحتها.

إن العالم يمر بمنعرج خطير ويتهدده خطر سيطرة القوى الموغلة في الرجعية التي من خصائصها إثارة النزاعات وإشعال فتائل الحروب. ومعلوم ان أي حرب ستندلع هنا أو هناك من العالم ستكون الشعوب شحما لمدافعها لكن هذه المرة ستكون البشرية جمعاء مهددة بالانقراض جراءها».

المشهد الجديد

جاء المشهد الجديد في عموم أوروبا ليؤكد صحة تلك التوقعات التي اتفق بشأنها الجميع تقريبا. فاليمين المتطرف هو اليوم ممثل في كتلة المحافظين conservateurs et réfor–mistes européens CRE بـ 73 مقعدا وهو ممثل في كتلة «هوية وديمقراطية» Identité et Démocratie ID بـ 58 مقعدا هذا علاوة على عدد آخر من نواب اليمين المتطرف الذين يمكن تسميتهم إلى حد الآن بـ«غير المنتمين» في انتظار تشكل الكتل. ووفق التوقعات المشار إليها أعلاه فقد تصدرت أحزاب أقصى اليمين نتائج الانتخابات في إيطاليا وبلجيكا والمجر والنمسا وجاء في المرتبة الثانية في كل من هولندا وبولونيا. وفي فرنسا وألمانيا فاز اليمين المتطرف على الأحزاب الحاكمة حاليا في كلا البلدين.

ولا بد من الإشارة إلى أن أحزاب اليمين التقليدي المتجمعة سواء في «الحزب الجمهوري الأوروبي» أو في كتلة «تجديد أوروبا» Renew Euro–pe التي ينتمي اليها حزب ماكرون في فرنسا «النهضة» Renaissance باتت لا تختلف في شيء تقريبا عن أحزاب أقصى اليمين من حيث القضايا التي تركز عليها في سياساتها الوطنية وعلى الصعيد الأوروبي أو من حيث الشعارات التي ترفعها. الأسماء فقط تختلف ولكن الأرضية والاهتمامات والسياسات والاهداف هي نفسها.

لكن وإلى جانب ذلك فإن أحزاب أقصى اليمين التي ارتفع عدد نوابها مقارنة بالمدة النيابية السابقة (2019 – 2024) أصبحت تفكر بجدية في توحيد صفوفها لتشكيل كتلة قوية في البرلمان. ورغم الصعوبات التي يمكن أن تحول دون أن تتوحد كتلة «المحافظون والاصلاحيون» CRE وكتلة «هوية وديمقراطية» ID والكثير من النواب المتطرفين غير المنتمين مثل المتطرفين الالمان من تنظيم «بديل لألمانيا» Aler–native fur Deutschland (AfD وغيرهم) فإن محاولات تجري (وقد انطلقت قبيل تاريخ الانتخابات الأوروبية 9 جوان الماضي) من أجل أن يشكل نواب أقصى اليمين كتلة موحدة وهي أمنية كانت مارين لوبان زعيمة أقصى اليمين الفرنسي عبرت عنها يوم 5 جوان الماضي أي قبيل الانتخابات بقولها «لو نتوصل على توحيد صفوفنا من الممكن أن نشكل الكتلة الثانية في البرلمان الأوروبي» (3) . في هذا الاتجاه يندرج الاجتماع الذي جمع يوم الأربعاء 12 جوان الجاري قيادات اليمين المتطرف الأوروبي مارين لوبان من فرنسا وماتيو سالفيني الإيطالي والهولندي قيرط فيلدرز Geert Wil–ders والنمساوي «كيكل» وزعيم «بديل لألمانيا» Alternative fur Deuts–chland (AfD) للتباحث في سبل توحيد أقصى اليمين في البرلمان الأوروبي. في الجهة المقابلة ماتزال المغازلات بين هذا التكتل والكتلة التي تجمع جورجيا ميلوني زعيمة «إخوان إيطاليا» Fratelli d'Italia و«أوربان» المجر وحزب البولوني في بداياتها.

وبصرف النظر عن كل هذه التفاصيل وغيرها فإن نتائج هذه الانتخابات التي باحت بحقيقة أوروبا الجديدة تضع شعوب أوروبا ومن ورائها شعوب العالم أمام واقع جديد ينطوي على تحديات كبرى ستكون مصدر مخاوف جدية من انزلاقات كثيرة نحو مزيد من الاستغلال والقهر والكراهية والعنف وربما أيضا حروب عصرية قد تعصف بالوجود أصلا.

لكن لسائل أن يسأل ما الذي جعل شعوب أوروبا التي صنعت أمجاد الديمقراطية والحرية والتقدم تعود القهقرى لتسقط القارة العجوز بين براثن هذا الاتجاه الرجعي البغيض؟

ومع ذلك يهرع الناخبون إلى اليمين واليمين المتطرف

بلغت نسبة المشاركة في انتخابات يوم 9 جوان الماضي 51 % من الناخبين الأوروبيين وهي نسبة لم تتحقق منذ سنة 1999 أي منذ أكثر من عشرين عاما. وفي هذه النسبة مفارقة عجيبة جمعت بين الإقبال أكثر من المرات الفائتة على التصويت في الوقت الذي كان يعم إحساس بالإحباط والخوف من المستقبل والقلق من الحكومات والسياسيين عامة. ولكن يبدو أن التعويض عن هذا الشعور الذي صار يتملك أوساط شعبية وشبابية واسعة في أوروبا هو الهروب إلى اليمين المتطرف حيث وجد جزء هام من الناخبين وعودا وتطمينات جدية تبعث لديهم نوعا من الأمل في المستقبل.

لتفسير هذه المفارقة قام عالم الاجتماع الفرنسي فيليسيان فوري Felicien FAURY ببحث صدر في كتاب بعنوان «ناخبون عاديون، بحث حول التطبيع مع اليمين المتطرف» Des électeurs ordinaires. En–quete sur la normalisation de l'extrême droite (4) ورصد عبر استجواب الناخبين في جهة جنوب شرق فرنسا مهد اليمين المتطرف التاريخي والجهة الأكثر ولاء له حتى الان. وقد توجه بسلسلة من الأسئلة إلى الناخبين الموالين لهذا الحزب لمعرفة الدوافع والأسباب الكامنة وراء اختيارهم. وقد خلص إلى أن التصويت لصالح «التجمع الوطني» (حزب لوبان) «هو بالتأكيد تصويت احتجاجي ، يغذيه هذا الارتباط القلق بنظام قائم»، نظام الأزمة الشاملة ومتعددة الابعاد.

فالشواغل الاقتصادية والاجتماعية هي الدافع الرئيسي لاختيارهم الانتخابي الذي يأملون من ورائه أن تقع معالجة مشاكل البطالة والضرائب والرسوم التي يدفعونها، ونظام المساعدات الاجتماعية التي يمولونها من جيوبهم في شكل ضرائب ولا يمكنهم الوصول إليها، ونوعية البيئة السكنية التي أصبحت سائدة، وتدهور المدارس العامة التي يرسلون إليها أطفالهم وما إلى ذلك. وعلى خلفية هذه الشواغل وسياق ما أسماه عالم الاجتماع «فوري» FAURY سياق «المنافسة على الموارد المشترك» مع المهاجرين «العرب» و«المسلمين» و«الاتراك» وغيرهم، ترسخت في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لدى هذا الصنف من الناخبين مفاهيم عنصرية ما انفكت تتسع وما انفك تأثيرها يشتد. ومرد ذلك هو الشعور بالظلم في هذه المنافسة. فهم، الناخبون، السكان الأصليون، دافعوا الضرائب الأولى بما يمكن أن يدرّه النظام القائم من منافع وامتيازات لا ضحية هذه المنافسة غير المنطقية التي يدفعون فيها ثمن احتضان الوافدين الأجانب.

وفي جواب على سؤال حول ما يطرحه المستجوبون لشرح تصويتهم وتمسكهم بأطروحات اليمين المتطرف يقول فيليسيان فوري» «هذا ليس طبيعيا c'est pas normal» هي عبارة غالبا ما تأتي في كلمات الناخبين الذين التقينا بهم. العديد من المواقف الملموسة الموصوفة في الكتاب تتلخص في نفس نمط الإدراك: الانطباع بأن ما كان يبدو «طبيعيا» ومألوفا، أصبح الآن موضع تساؤل. لنأخذ حالة الوضع السكني، فإن الانطباع بأنهم «لم يعودوا في المنزل» (أو «لم يعد في فرنسا»، كما سمعت عدة مرات) يعكس هذا الشعور بأن «عالمهم» يهتز تدريجيا» (5).

وما يصح على جنوب شرق فرنسا هو ما يسود في كل مكان تقريبا في أوروبا بما في ذلك البلدان التي كانت حتى الأمس القريب تبدو في مأمن من التطرف اليميني مثل اسبانيا والبرتغال وايرلندا. فحيثما ضربت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية إلا وتوفرت المحضنة «الطبيعية» لنشوء مجموعات أقصى اليمين. ومعلوم أن أوروبا تعيش على وقع أزمة حادة منذ مدة طويلة نسبيا وهي أزمة مركبة ومتشعبة، مالية وصحية واجتماعية وأزمة هجرة إن صحّ التعبير. وجراء ذلك كان من «الطبيعي» إلى حد بعيد أن يشعر الأوروبيون بالقلق بشأن مستقبلهم ومستقبل أبنائهم. وحيال هذه الأزمة بدت الأحزاب السياسية التقليدية من اليمين كما من اليسار عاجزة عن استنباط الحلول المقنعة لجماهير متعطشة لبارقة أمل ولو بسيطة. ما حصل هو أن المجموعات الشعبوية المتطرفة استغلت هذا الفراغ وتقدمت بإجابات تظهر للوهلة الأولى أنها بسيطة وغير ذات عمق ولكنها استطاعت أن تستحوذ بسرعة على عقول جماهير الشباب وفئات اجتماعية متنوعة.

وعلاوة على ذلك فإن الأحزاب اليمينية والشعبوية المتطرفة تشترك في رؤيتها للعالم ولعالم اليوم بالتحديد وتعتبر أن المشكلة كل المشكلة ناجمة عن الهجرة. لقد أصبحت معاداة الهجرة أيديولوجية سائدة لدى هذه الأحزاب التي حولتها تدريجيا إلى قناعة شائعة لدى أوساط واسعة من جماهير أوروبا. ويقع تمرير هذه الأيديولوجية الرجعية الشوفينية المحافظة المعادية للحرية وللحقوق وللمساواة باسم «الوطنية» و«المصلحة القومية». وقد استطاعت هذه الأحزاب الاستفادة من ترهّل الأحزاب التقليدية فعملت على بث حالة من العداء للأحزاب السياسية وللديمقراطية التمثيلية التي استفادت منها لتصبح هي «أحزاب السلطة الجديدة».

لكن دون أن ندعي الإلمام بكل الأسباب التي دفعت بأحزاب التطرف اليميني ليشغل واجهة الحياة السياسية في أوروبا وحتى في مناطق أخرى من العالم، نريد أن نشير إلى أن القول بأن هذه «الطفرة اليمينية» لا يمكن أن تدوم طويلا بالنظر لكونها منتوج أزمة يرتبط وجوده بالأزمة من ناحية وبالنظر للطابع الانتقائي لبرنامجها الذي لا يستطيع الصمود كثيرا في وجه الازمة الاقتصادية والاجتماعية في عصر التطور الأقصى للرأسمالية الاحتكارية المعولمة من ناحية أخرى، هنالك كثير من المعطيات تنفذ هذا القول.

فالشعبوي المجري مثلا، فيكتور اوربان، زعيم الحزب اليميني المتطرف المحافظ «فيداش» FIDESZ (ائتلاف الشباب الديمقراطي) يمسك بالحكم في المجر منذ سنة 2010 ويكسب للمرة الرابعة على التوالي اغلبية المقاعد في البرلمان وبالتالي يستمر متربعا على الحكم بعد أن نقح الدستور سنة 2011 ووضع النظام السياسي الذي يمكنه من بسط نفوذه على رأس نظام دكتاتوري بخصائص جديدة يجري بصددها الكثير من الجدل، أطلق عليه «اوربان» آسم «الديمقراطية المسيحية اللاليبرالية» la Démocratie chre–tienne illiberale. ويمكن التوقف أيضا عند خصائص التجربة اليمينية في إيطاليا أيضا بقيادة جورجيا ميلوني للتدليل على أن هذه «الطفرة اليمينية» ليست بالضرورة قصيرة العمر بقدر ما يمكن ان تجسم «حقبة جديدة» في عمر الرأسمالية المعاصرة.

ومن الممكن بل لعله من المتوقع أن تستغرق من الزمن ما يكفي كي تنضج عوامل انطلاق مسار تراكم جديد يجدد أنفاس رأس المال لفترة من الزمن.

تونس 17 جوان 2024

هوامش:

1 – الماكرونية: نسبة إلى ماكرون الرئيس الفرنسي الحالي (macronisme).

2 – تقرير المعهد الأوروبي للعلاقات الخارجية European Council on Foreign Relations ((ECFR

أنظر التقرير على الرابط التالي à Virage droite : Prévisions des élections du Par–lement européen de 2024 ECFR

3 – في حديث تلفزي على قناة BFM TV يوم 5 جوان 2024 انظر الرابط التالي :

Montée de l'extrême droite en Europe: «Si on arrive à s'unir, on peut être le deuxième groupe du Parlement euro–péen» affirme Marine Le Pen – Vidéo Dailymotion

Des électeurs ordinaires. Enquête – 4 sur la normalisation de l'extrême droite Seuil – 2024

5 – من تصريح لموقع Nonfiction أنظر الرابط التالي:

Des électeurs du RN : entretien avec Félicien Faury – Nonfiction.fr le portail des livres et des idées

دراسة حول العمل النقابي

(الجزء الرابع)

يعيش العمل النقابي ببلادنا وعلى الصعيد العالمي تحولات قد تكون لها انعكاسات على أوضاع الطبقة العامل والصراع الطبقي عموما، حيث تحاول الرأسمالية تجريد الطبقة العاملة من أحد أسلحتها الا وهو الحق في التنظيم وفي الإضراب... ونظرا ألهمجيتها وراهنية القضايا التي تتطرق لها، ارتأينا في جريدة النهج الديمقراطي نشر في أجزاء دراسة حول العمل النقابي للرفيق طارق هذا الجزء الثالث.

الرفيق طارق

أما الاتجاه الثاني فقد مثلته الحركة الشيوعية وخاصة الحزب الشيوعي المغربي، حيث أولى أهمية كبيرة للنضال الاقتصادي للعمال وانخرط أعضاؤه بحماس في تأسيس فروع نقابية بالعديد من المعامل والشركات والمناجم، وكان له دور محوري في توسيع قاعدة المنخرطين المغاربة في الاتحاد العام للنقابات الكونفدرالية بالمغرب، واستطاع بعض مناضلي الحزب الوصول إلى مراكز المسؤولية في هذا الاتحاد، حيث وصل عدد أعضائه داخل مكتب الاتحاد سنت 1946 إلى 7 من أصل 10 ورغم أن الحزب كان في البداية يركز على المطالب الاقتصادية للعمال ويستبعد مسألة النضال من أجل التحرر الوطني، فقد قام بمراجعة هذا الموقف وتوجه نحو وضع مسألة التحرر من الاستعمار ضمن الأولويات مع اعتبار الحركة العمالية بمثابة العمود الفقري لأية حركة وطنية حقيقية، ففي اجتماع للجنة المركزية المنعقدة في 25 يونيو 1949، عكف الحزب على دراسة توجهه السابق ومارس النقد الذاتي، ومما جاء في تقرير هذا الاجتماع أنه: لازلنا بعيدين عن أن نجعل من الحركة العمالية العمود الفقري الحقيقي للحركة الوطنية، وذلك لسبب رئيسي هو أن الحركة العمالية ما زالت بعيدة عن أن تجمع كل العمال المغاربة، وذلك لأنها اتبعت في أغلب الأحيان، خطا خاطئا، وبالنسبة للحزب، فإن الاتحاد يميل إلى تطوير قاعدة تحتية اقتصادية، مقتصرا في المستوى السياسي على إعلانات بالمبادئ، في الوقت الذي لا يمكن للعمال المغاربة الاكتفاء بنضال اقتصادي بحت، كالدفاع عن الأجور أو الاكتفاء بتنظيمات تنشر بكيفية منهجية أو تبقي في الظل مطالب الفئات الأكثر تعرضا للاستغلال وهكذا استنتجت اللجنة المركزية ثلاث توصيات أساسية ستحدد دور وموقع الحركة العمالية في وسط استعماري: «إن المهمة الأولى للحركة العمالية هي «التخلص من الاتجاهات الإصلاحية الاقتصادية الاستعمارية». ويضيف التقرير»يجب على التنظيمات العمالية أن تسجل أن الشر الذي يعاني منه العمال في الواقع، يكمن في وجود نظام استعماري». ومن جهة أخرى، يوصي التقرير بإعطاء الأهمية لمطالب الفئات الأكثر تعرضا للاستغلال.

وبحكم هذا المنظور الثوري الذي كان يعطيه الحزب الشيوعي لنضالات الطبقة العاملة وأفقها السياسي، فقد تعرض منذ سنة 1948 لحملة قمع رهيبة واكبتها سلسلة اعتقالات في صفوف قياداته 15 أعضاء من اللجنة المركزية كانوا مسجونين أو متابعين، الأمر الذي حد نسبيا من نشاطاته العلنية، وجعله يتقارب مع حزب الاستقلال ويعقد معه تحالفات ويفسح المجال أمام بعض أطره لتولي مراكز المسؤولية في نقابة الاتحاد العام رغم عدم أهليتهم لتولي هذه المسؤولية وعدم توفرهم على قاعدة عمالية يستندون إليها، معتقدا بأن هذا التقارب سيقيه من ضربات المعمرين وعملائهم، وهذه التحالفات هي التي ستمهد الطريق مستقبلا لحزب الاستقلال والقيادة البرجوازية للحركة الوطنية: لتحاول إخضاع الحركة النقابية برمتها لخطها البرجوازي.

وإذا عدنا إلى الفترة التي رافقت عملية توقيع اتفاقية اكس ليبان: الخيانية، فإننا سنلاحظ أن الحركة العمالية كانت تتجه نحو تعزيز ارتباطها بالمقاومة المسلحة وجيش التحرير من خلال الدخول في مواجهات مباشرة مع الاستعمار في العديد من المناطق العمالية كالدار البيضاء وخريبكة وجرادة، وتقاطع مطالب الحركة العمالية مع العديد من مطالب المقاومة والمطالبة بإقرار ديمقراطية حقيقية، الإعلان عن مجلس تأسيسي، إقرار دستور ديمقراطي، إنجاز إصلاح زراعي جذري، تطهير الإدارة من الخونة والمتواطئين مع الاستعمار،تصفية القواعد العسكرية الأجنبية...الخ، وحتى تأسيس أول مركزية نقابية مغربية والاتحاد المغربي للشغل، تم تحت حماية المقاومة المسلحة في حي بوشنتوف الذي كان آنذاك خاضعا لسيطرة قيادة المقاومة بالدار البيضاء.

«إن المهمة الأولى للحركة العمالية هي «التخلص من الاتجاهات الإصلاحية الاقتصادية الاستعمارية». ويضيف التقرير»يجب على التنظيمات العمالية أن تسجل أن الشر الذي يعاني منه العمال في الواقع، يكمن في وجود نظام استعماري». ومن جهة أخرى، يوصي التقرير بإعطاء الأهمية لمطالب الفئات الأكثر تعرضا للاستغلال.

نقطة انطلاق نحو المسارعة إلى سلسلة تحولات ثورية تخرج عن نطاق إشراف البورجوازية، لهذا، بادرت الحكومة الفرنسية، بتأييد من السياسي المحنك «إدغا رفور» إلى تقرير اللجوء إلى الحلول الاستعمارية الجديدة، من أجل المحافظة على المصالح الاستعمارية الأساسية في بلادنا

- نشأة الاتحاد المغربي للشغل.

جاء تأسيس الاتحاد المغربي للشغل كإفراز موضوعي للتطورات التي شهدتها الساحة النقابية والسياسية بالمغرب، والتي أشرنا إلى جزء منها في المحور السابق، فاحتدام المواجهة بين المقاومة المسلحة التي كان عمودها الفقري هم الفلاحين الفقراء بالبوادي والحرفيين بالمدن، وبين المستعمر وتوسع قاعدة العمال المغاربة المنقبين، جعل من مسألة تأسيس مركزية نقابية مغربية ذات ارتباط مباشر بالمقاومة المسلحة أمرا ضروريا تفرضه المعطيات الجارية في الميدان. ورغم أن الخطوات الأولى التي مهدت لهذا التوجه تجسدت في التحولات التي عرفها الاتحاد العام للنقابات الكونفدرالية بالمغرب في مؤتمراته الأخيرة سواء على مستوى تحول قاعدته العمالية الأساسية من العمال الفرنسيين والأجانب إلى العمال المغاربة، أو على مستوى قيادته التي أصبح الشيوعيون يشكلون أغلبية ضمنها في المؤتمر السادس، فإن الخطوة التي شكلت انطلاقة حقيقية لتأسيس أول تجربة نقابية مغربية مستقلة هي الاجتماع الأول الذي دعى إليه عدد من النقابيين المغاربة الذين كانوا قد اعتقلوا بسبب نشاطاتهم النقابية وتم الإفراج عنهم في أواخر شهر نونبر 1954، حيث انعقد هذا الاجتماع بحي بوشنتوف بالدارالبيضاء بتاريخ 20 مارس 1955، وضم عددا من المناضلين النقابيين الممثلين للقطاعات الانتاجية بمختلف المدن المغربية وحوالي 57 مندوب يمثلون 22 نواة نقابية، وتوج بالإعلان عن ميلاد الاتحاد المغربي للشغل كأول مركزية نقابية عمالية مغربية، وانتخب الطيب بن بوعزة كاتبا عاما للمركزية بدلا من منافسه المحجوب بن الصديق، لكن هذا الأخير عارض نتيجة الانتخابات واعتبرها غير مقبولة ودعمه في ذلك عبد الله إبراهيم، في حين عارضه كل من إبراهيم الروداني ومجموعة من الإطارات النقابية الأخرى التي طالبت باحترام نتائج الانتخابات، ولحسم الموقف طرح الخلاف على رجال المقاومة، ولعب المحجوب بن الصديق وعبد الله إبراهيم دورا بارزا في استغلال ورقة الصراع بين المقاومة واللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، واتهم الطيب بو عزة بميله إلى قيادة الحزب التي اتخذت موقفا معاديا من الإبقاء على المقاومة المسلحة، وفي

فبراير 1956 عقد اجتماع بمنزل المقاوم الحسين بلعيد بناء على دعوة من محمد البصري للنظر في هذا النزاع وحضر هذا الاجتماع كل من الطيب بوعزة، المحجوب بن الصديق، إبراهيم الروداني، محمد الصديق الإبراهيمي والتباري، وكان اغلب الحاضرين ضد المحجوب بن الصديق وعاتبوه على تسابقه على منصب الكاتب العام، إلا أن تهديدات المحجوب بن الصديق بالانشقاق، ومساندة حزب الاستقلال له أجهضت كل محاولة للتسوية بناء على نتائج الانتخابات، وحفاظا على وحدة الطبقة العمالية ونزعا لبذور الانشقاق في صفوفها تم إسناد الكتابة العامة للمحجوب بن الصديق. وهكذا تم الالتفاف على إرادة الطبقة العاملة وتكريس منطق التعيينات والممارسات البيروقراطية منذ أول مؤتمر للاتحاد المغربي للشغل، إن هذا الصراع الذي برز منذ الفترات الأولى من تأسيس الاتحاد المغربي للشغل بين المناضلين النقابيين المرتبطين بخط المقاومة والنقابيين المرتبطين بخط القيادة البرجوازية لحزب الاستقلال، يجد تفسيره في غايات كل طرف على حدة، فالخط الأول ورغم عدم استناده على مرجعية فكرية منسجمة، وبديل سياسي ثوري واضح يرتكز على مشروع الطبقة العاملة الاشتراكي، كان يدرك أن معركة الاستقلال الحقيقي لا زالت مستمرة رغم توقيع اتفاقية «اكس ليبان، وأنه لابد من دعم المقاومة المسلحة لمواصلة الكفاح من أجل بناء مغرب مستقل، في حين كان الاتجاه الثاني يحاول وأد كل أشكال المقاومة الشعبية المسلحة وغير المسلحة، ويحاول جعل الطبقة العاملة رهينة المشروع البرجوازي المرتبط جدليا بالنظام الرأسمالي، وهذا الخط هو الذي سينجح في قيادة الاتحاد المغربي للشغل بعد أن حظي بدعم غير مباشر من طرف السلطات الاستعمارية، فحسب تعبير عمر بنجلون « كان إحداث منظمة عمالية مركزية مغربية في تلك الظروف يشكل في نظر السلطة السياسية الاستعمارية، نقطة انطلاق نحو المسارعة إلى سلسلة تحولات ثورية تخرج عن نطاق إشراف البورجوازية، لهذا، بادرت الحكومة الفرنسية، بتأييد من السياسي المحنك «إدغا رفور» إلى تقرير اللجوء إلى الحلول الاستعمارية الجديدة، من أجل المحافظة على المصالح الاستعمارية الأساسية في بلادنا، وتركيز مجهودها الحربي ضد إخواننا الجزائريين. والحكومة الفرنسية بوقفها للتيار الثوري في بلادنا حتى لا يصل إلى نهايته، تركت للقوات الرجعية أمر تصفية الحركة الشعبية التحررية، ابتداء من المقاومة التي كانت إذ ذاك هي المحرك الرئيسي لتلك الحركة التحررية، إن ما يهمنا هنا هو أن الاعتراف بالاتحاد المغربي للشغل كان هو أول تنازل من طرف السلطة الاستعمارية قبل اعترافها بمبدأ الاستقلال. كان هذا هو أول إنتصار أحرزت عليه الحركة الوطنية، ولكنه كان أيضا وقبل كل أي شيء قرارا إستعماريا وقائيا يهدف إلى إضعاف الطاقة الثورية التي كانت الحركة النقابية لا تزال تعمل على تجميعها ضمن إطار النشاط شبه السري.

لكن رغم محاولة حزب الاستقلال والقيادة البرجوازية :للحركة الوطنية: السيطرة على قيادة الاتحاد المغربي للشغل والتحكم في قراراته، فقد خاض الاتحاد في السنوات الأولى من تأسيسه احتجاجات واضرابات قوية انتزع من خلالها العديد من المكاسب أبرزها: انتزاع اتفاقية جماعية في القطاع الفلاحي سنة 1956 ظهير 17 أبريل الخاص بالاتفاقات الجماعية سنت 1957، ظهير 7 يوليوز الخاص بطب الشغل سنت 1957 ، ظهير 17 يوليوز حول النقابات المهنية سنة 1957 ظهير 9 أبريل حول شروط العمل والأجور في القطاع الزراعي سنت 1958 ظهير 13 أكتوبر الخاص بالسلم المتحرك للأجور والأسعار سنة 1959، ظهير 31 ديسمبر القاضي بإحداث الضمان الاجتماعي سنة1959، كما رفع الاتحاد المغربي للشغل مطالب سياسية مهمة في الخمس سنوات الموالية لإعلان «الاستقلال، وذلك تحت ضغط القواعد العمالية وجناح اليسار الاصلاحي داخل حزب الاستقلال، وفي هذا الصدد وقف الاتحاد ضد مؤامرات تصفية جيش التحرير وحركة المقاومة، ودافع عن استمرار وجود جيش التحرير، وعلى ضرورة بقاء الأسلحة في حوزته، وهذا الأمر هو الذي سيعجل من انقسام حزب الاستقلال وانشقاق جناح اليسار الاصلاحي عنه وتأسيسه للاتحاد الوطني للقوات الشعبية سنت 1959.

وعلى المستوى التنظيمي تحول الاتحاد المغربي للشغل في ظرف وجيز من إطار نقابي يضم عدد محدود من القطاعات النقابية أثناء تأسيسه، إلى قوة اجتماعية أساسية تؤطر أزيد من 600 ألف منخرط سنة1959 ، وتنظم أغلب القطاعات بما في ذلك الرعاة وماسحي الأحذية...الخ. وإذا كان الحماس النضالي لعدد كبير من المناضلين النقابيين التقدميين الذين راكموا تجربة نقابية مهمة في فترة الاستعمار المباشر واستفادوا من خبرات النقابيين الفرنسيين، قد ساهم في التوسع التنظيمي السريع للاتحاد المغربي للشغل، فإن هناك عوامل أخرى ذات علاقة بالسياق السياسي العام الذي ميز تلك الفترة كان لها دور في هذه العملية، فالنظام وعملاء الاستعمار كانوا يركزون في هذه الفترة على تصفية المقاومة وجيش التحرير باعتباره الخطر الرئيسي على سلطتهم، مما جعلهم يتعاملون بنوع من الرعاية وعدم الاصطدام مع الحركة العمالية حتى لا تتحول إلى مساند ميداني لجيش التحرير، وهو ما جعل النظام يتساهل مع مسألة تأسيس الاتحادات النقابية ويقدم لها العديد من التنازلات، وفي نفس الوقت يعمل تدريجيا على دمجها في مؤسساته، وربط وجودها بما يقدمه لها من تسهيلات ودعم كالبنايات والمنح ودفع الأجور مئات الموظفين المتفرغين للعمل النقابي،..الخ، وبقدر ما شكل هذا الأمر عاملا مساعدا على توسع الخارطة التنظيمية للاتحاد المغربي للشغل، مهد الطريق لتكون البيروقراطية النقابية التي عملت على فصل النضال النقابي عن النضال السياسي واعتمدت ما سمي بسياسة الخبز وارتبطت بشكل تدريجي بخيارات النظام، وهذا ما أكدته الفترات اللاحقة والمواقف المتخاذلة التي عبرت عنها قيادة المركزية وعلى رأسها إلغاء الاضراب العام في الوظيفة العمومية سنة 1961 والترويج لأكذوبة الإجماع الوطني» والدخول في مسلسل «السلم الاجتماعي» وسياسة: التعاون الطبقي: « مع البرجوازية ودولتها، ومحاصرة كل أشكا المقاومة العمالية في مواقع الإنتاج، والوقوف موقف المتفرج تجاه الجرائم التي كان يرتكبها النظام في حق معارضيه السياسيين.ولم يكتفي النظام ومعاونيه بمحاولة احتواء القيادة البيروقراطية لهذه المركزية وتدجينها، بل عملوا على تفكيك الوحدة النقابية للعمال المغاربة عبر خلق نقابات حزبية جديدة والاتحاد العام للشغالين بالمغرب سنت 1960 اتحاد نقابات العمال الأحرار سنة 1963، الاتحاد النقابي للقوى العمالية، وذلك لإضعاف قوة العمال وتشتيت نضالاتهم، مستغلة حالة التذمر التي عبرت عنها قاعدة واسعة من العمال والمناضلين المنخرطين في الاتحاد المغربي للشغل تجاه التدبير الفوقي لشؤون المركزية، والتحكم المتزايد في قراراتها، وتوجيهها نحو سياسة المهادنة والاندماج في الدولة بدل خوض الصراع على قاعدة تحصين مكتسبات الطبقة العاملة والدفاع عن مطالبها. وفي هذا الصدد لابد أن نشير إلى أنه لم تنجح كل محاولات تصحيح الأوضاع الداخلية للمركزية من طرف المناضلين النقابيين الديمقراطيين أمثال عمر بن جلون وغيره، حيث واصلت بيروقراطية الاتحاد ألمغربي للشغل بدعم مباشر من طرف النظام تصفية كل أشكال الديمقراطية الداخلية وعزل النقابيين الديمقراطيين وتكوين شبكة من المرتزقة يمتثلون لتعليمات الكاتب العام ويسهرون على وأد كل محاولة تهدف إلى فرض خط نضالي كفاحي وسط العمال. وحسب تعبير عمر بنجلون الذي كان أحد ضحايا القرارات التعسفية للبريوقراطية، فقد –قاومت القاعدة هذه الأساليب في البداية، إلا أن الوسائل «الجذرية:» التي أصبح العمل بها جاريا، جعلت العناصر الواعية تنزلق إلى الحياد والسلبية، حملات القذف، الطرد المقرون بمناشير السب، التنقيل بالاتفاق مع الإدارة، الطرد من الشغل بالاتفاق مع أرباب العمل..٠. ثم تهجمات فيالق الاصطدام في ما بعد. هكذا كون جو ما يسمى بالامتثال: الذي سمح بإتمام السيطرة على الهيئات المركزية للمنظمة النقابية.

هذا الاتجاه العام الذي فرضته البيروقراطية على الاتحاد المغربي للشغل ساهم في إضعاف قوة النقابة وتراجع عدد منخرطيها من 600 ألف سنة 1959 إلى 200 ألف سنت 1975 ومهد الطريق لبروز نقابات وجامعات وطنية مستقلة ستشكل اللبنة الأولى لتأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل كما سنرى في المحور الموالي.

(يتبع)

الفترة التي رافقت عملية توقيع اتفاقية اكس ليبان: الخيانية، فإننا سنلاحظ أن الحركة العمالية كانت تتجه نحو تعزيز ارتباطها بالمقاومة المسلحة وجيش التحرير من خلال الدخول في مواجهات مباشرة مع الاستعمار في العديد من المناطق العمالية كالدار البيضاء وخريبكة وجرادة، وتقاطع مطالب الحركة العمالية مع العديد من مطالب المقاومة والمطالبة بإقرار ديمقراطية حقيقية

لعب المحجوب بن الصديق وعبد الله إبراهيم دورا بارزا في استغلال ورقة الصراع بين المقاومة واللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، واتهم الطيب بو عزة بميله إلى قيادة الحزب التي اتخذت موقفا معاديا من الإبقاء على المقاومة المسلحة

«وشوم الذاكرة»

مجموعة قصصية باكورة محيي الدين لوكيلي

تقديم د عبد النور مزين

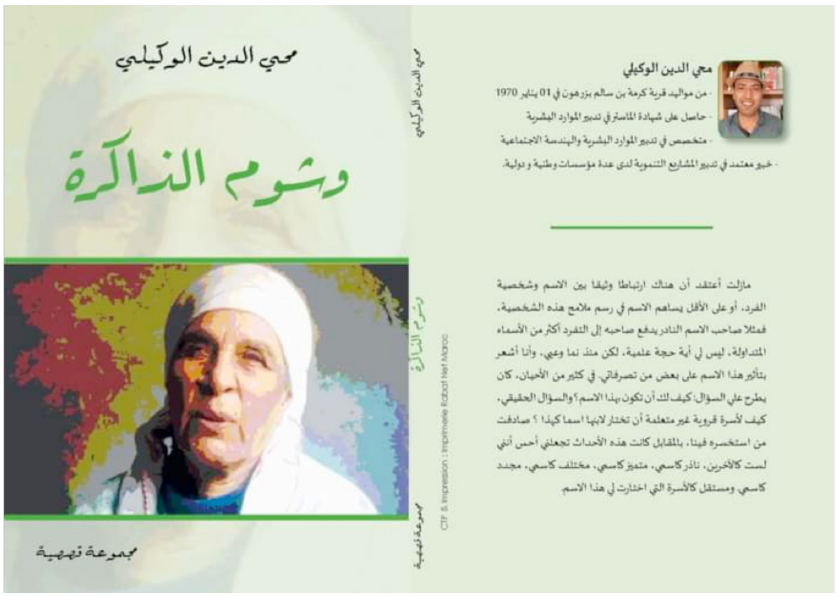

هل تأتي الكتابة دوما ضمن سياقات محددة سلفا، أم تتحكم في سياقاتها تقاطعات مختلفة تجعل حدوثها وتطورها رهين بتلك التقاطعات في الزمان والمكان المحددين؟ كنت منذ زمن بعيد، أكثر من ثلاثين سنة، وبالتحديد من بداية صيف 1992 وأنا في تلك الأيام في أواخر عهدي الأول بالجامعة، قد قطعت عهدا لصديقي وزميلي، الدكتور حسن، أن أكتب نصا أدبيا، لم أكن قد حددت شكله بعد، قصة قصيرة أم رواية، تدور أحداثه على خلفية نعرفها جيدا، أنا وهو، وهي مولاي ادريس زرهون عامة وكرمة بن سالم على وجه الخصوص. كان ذلك، والمغرب يستعد لمحاولة طي صفحة الماضي الأليم لسنوات الرصاص. ومما زاد من احتمالية ترجمة الوعد إلى واقع مكتوب، كان صدور أول قصة قصيرة تنشر لي على صفحات الملحق الثقافي لجريدة الاتحاد الاشتراكي ذلك العام، ودخولي عالم الكتابة بشكل رسمي و«مسؤول» وكأن كل تلك البيانات التي صغناها سابقا وكل المداخلات التي ناقشنا وعبرنا بها عن مواقفنا من مختلف القضايا لم تكن إلا أشكالا من التعبير الشفاهي « الغير المسؤول» وكأن المسؤولية تبدأ بفعل التوثيق أكثر منها بفعل التفكير والجهر به.

هكذا بقي ذلك العهد غير الموثق كأنه شيء بذلك الفهم للمسؤولية الضائعة بين التوثيق والكتابة والنوايا الشفاهية المعبرة عن المسؤولية المؤجلة أو المفترضة. لذلك عندما شرفني صديقي الكاتب محي الدين لوكيلي بكتابة هذه الكلمات على سبيل التقديم للمجموعة القصصية « وشوم الذاكرة «، كان أول ما تبادر إلى ذهني هو ذلك العهد الذي قطعته على نفسي قبل أكثر من نصف قرن. وها أنا أتساءل اليوم هل حان الوقت لتتقاطع السياقات في هذه اللحظات الموعودة في الزمان والمكان كي يخط القدر مجرى لخطوات لنا لا بد أن نخطوها.

وقبل أن أشرع في رسم معالم تلك الخطوة التي انتظرتها وأجلتها كل هذا الوقت، كان لا بد أن أجمع ما يكفي من المعطيات حول تلك الخلفية الاجتماعية والتاريخية لذلك النص السردي المرتقب. وها أنا أتابع الجزء المهم من تلك الخلفية مدرجة بأسلوب أدبي رفيع وتصاعد للأحداث وتطور لتلك الخلفية في ارتباطها بتطور الحياة الشخصية والجماعية لمختلف شخصيات القصص، من مرحلة الطفولة وظروف العائلة وذلك التعلق الشديد بالمدرسة والترقي في التحصيل الدراسي على امتداد جغرافية تلك الخلفية، من كرمة إلى زكوطة وزرهون ومن تمارة ومكناس وفاس إلى باريس وبرج إيفيل. هكذا يكون القدر قد خط عبر هذه المجموعة القصصية التي، كما قلت لصديقي محي الدين، أن فيها من نفس الرواية الشيء الكثير، الجزء الكبير مما كان ناقصا كي تمر تلك الفكرة-العهد التي رأت النور في «لامسؤوليتها» منذ ذلك الزمن البعيد، إلى مرحلتها التالية بكل « مسؤولية» وهي تجد هنا عبر هذه الكلمات، وانطلاقا من « وشوم الذاكرة»، مجرى آخر لتدفق نهر الذاكرة ومن كانت المركز من النهر ومن الذاكرة.

■ عبد النور مزين: طبيب وروائي

السؤال، مرة أخرى

نورالدين موعايبد

لتصبح من حواريي الحقيقة، اسأل، لا تتردد لحظة ، ولا تخجل، ألم تكن الدهشة هي التي أفرجت عن بناء أسئلة، و صوّغ تساؤلات سرعان ما اعتبرها الفكر اليونانيّ نواة التفلسف. . !؟، بل إن من المهتمين بمحبة الحكمة من عرفها بقوله: «إنها لا تكفّ عن أن تسائل ذاتها»؛ إذ يغدو الجواب- أيّ جواب - سؤالا جديدا، بلا َتناه، لدى (كارل ياسبرس)، ومن ثمة حظوة السؤال، ومركزيته. . وسبق أن اعتد المعلم الأول (أرسطو) بكفاية حسن السؤال. ((وحسن السؤال نصف العلم.))، و هو الرأي نفسه، الذي ذهب إليه (باشلار) بخصوص أن المعرفة، كائنة ما كانت، هي في أصلها جواب عن سؤال. وواضح أن درس الفلسفة و تدريسها قائمان على مبحث الاستفهام في «الأشكلة»، إلا أنه استفهام ينحو في أكثر أحايينه منحى الاستفهام التصوريّ، فلا يركن إلى الاستفهام التصديقيّ ذي الثنائية المعروفة: نعم/لا. وتلك انفتاحية الأول ومرونته الفضلى، وانغلاقية الأخير.

وأكاد أزعم أن السؤال الحقيقيّ المكّين، ليس مرتهنا بما يسميه البلاغيون العرب»وجه الاستعلاء، الاستلزام المقاميّ»، وإنما هو من حقوق الإنسان: الحق في السؤال، و في السؤال عن السؤال أيضا. وقل القول نفسه عن ضرورة تحويل السؤال إلى مساءلة عنيدة، مشاكسة، إذا ما كانت بؤرة اهتمامنا هي الحقول السياسيّة، دونما تناسي شقص المفهمة، و شقص المحاجة من الأسئلة المصُوغة بحذق و كياسة و تأنّ . . ولا يختلف لبيبان حول مواصفات السؤال، التي أهمها أن يكون مستفزا، مؤزما(بكسر حرف الزاي المشدد)، لا يرتضي و لا يستكين. . أما الأسئلة الصامتة، أو المسكوت عنها فلا تساوي حبة خردل. وقد تمسي أحد عوائق التغيير. . لذلك أصاب (أدونيس) حين قال ((إن علينا أن نتجاوز ثقافة التقبل، إلى ثقافة التساؤل))، حتى ننتج التصورات، وتتصالح أذهاننا و أعيانا، بما ينسجم و انتظارات الإنسان الكادح، المكافح، المنافح عن القيم الكونية.

لا أكتمك، أيها القارئ اللبيب، أن كاتب هذه السطور تفتنه الأسئلة التي اجترحها (لينين)، نظير: «من المسؤول، . ما العمل، . من هم أصدقاء الشعب، و كيف يحاربون. . . ؟». وربما عمد بعض المربين إلى محاولة إعداد «بنك الأسئلة» عسى أن تاتم الهداة باقتراحاته المعُيّرة، المنظمة، المعقلنة. ؟ ومهما يكن أمرُ السؤال فإنه يحايث «الطلب/يزامن البحث» المستقصيين، وكأن السؤال هو شرط الوجود «الكينونة» الأساس. . إن لم أقل إنه من المقدمات الإستراتيجية. وفي تمظهر بلاغيّ معين ينحَاز المستفهمُ إلى الاستفهام الإنكاري المصدّر ب(أو»بفتح الواو»، ألمْ، أليسَ. . ؟). ومن الأسئلة التي أرقت زعماء «الإصلاح»: ((لماذا تأخرالمسلمون، وتقدم لاآخرُ. ؟))، لاسيما فيما كتبه (شكيب أرسلان) و نظر له بعضهم(عبد الرحمان الكواكبيّ). وكما تجد شعرية السؤال ضالتها القصوى في الإنكار، تجده كذلك في النفي، التوبيخ، التحقير، التعظيم، التبرير، الدعاء، التمني ، الاستعطاء. . .

ويؤكد أكثر من باحث أن سلطة السؤال اخترقت عنوان هذه القصيدة الحديثة أو تلك، مع رجحان كفة الشاعر محمود درويش، كما تثبت ذلك قصائده ، منها تمثيلا، لا حصرا:

×»الحلم. . ما هو ؟.
×»لم يسألوا ماذا وراء الموت؟.
×»كم مرة ينتهي أمرنا؟».
×»لماذا تركت الحصان وحيدا؟. (هذا ديوان)

السؤال-عموما-مسعف إن اعتمدنا الحوار آلية تفعّل ثنائية الفهم/الإفهام. يقول درويش:

-لماذا تركت الحصان وحيدا؟
-لكي يؤنس البيت يا ولدي
فالبيوت تموت إذا غاب سكانها. .

وكما استهللت هذه المحاولة بتثمين الحقيقة، أرى أن أختمها بتحوّل الشاعر درويش من البحث عن الحقيقة، إلى البحث في الحقيقة نفسها. هو ذا يقول مستحضرا السيرورة الزمنية الجدلية الثلاثية: الماضي، الحاضر، المستقبل:

ههنا حاضر
لا زمان له. .
لم يجد أحد، ههنا، أحدا يتذكر
كيف خرجنا من الباب، ريحا وفي
أيّ وقت وقعنا عن الأمس فانكسر
الآخرون مرايا لصورتهم بعدنا. .

هكذا يتضح، بلا أدنى مواربة، أن الأسئلة الإشكالية ذات الراهنية، لا تقبل الإرجاء أو التأجيل، أو الحياد، فما عليها إلا أن تسرج الجياد. .

نونبير2023.

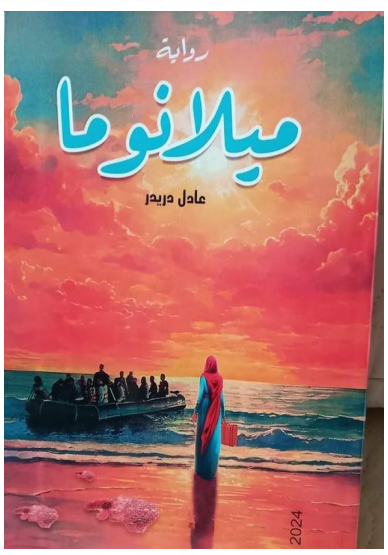

«ميلانوما»، إصدار جديد

صدر للرفيق عادل دريدر كاتب الفرع المحلي للجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي باسرير اقليم كلميم، عمله الروائي الأول بعنوان :»ميلانوما».

نتمنى له مسيرة إبداعية موفقة وناجحة.

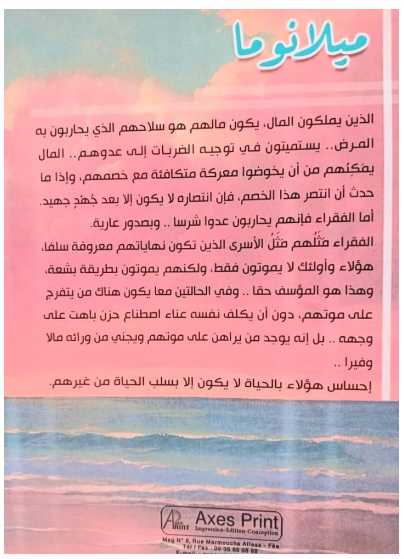

غسان أبو نجم:

فبعد مضى تسعة أشهر على معركة طوفان الأقصى لم يستطع الكيان الصهيوني تحقيق اي من أهدافه المعلنة فلا استعاد الأسرى ولم يدمر قوى المقاومة

تقديم

ضيف هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي الذي يتزامن صدوره مع ذكرى انتفاضة 20 يونيو1981 المجيدة بالمغرب والذي خصص ملفه لمسألة لنضالات الشعوب ومقاومتها للاستبداد والاستعمار هو الدكتور غسان أبو نجم استاذ علم الاجتماع بجامعة بيرزيت والكاتب والمحلل السياسي الفلسطيني. نستضيفه في ظل استمرار العدوان الهمجي وحرب الابادة الجماعية التي يرتكبها كيان الاجرام الصهيوني المدعوم من طرف الامبريالية ضد الشعب الفلسطيني والصمود البطولي للمقاومة رغم الدمار والتقتيل... في مرحلة حاسمة من نضال الشعب الفلسطيني

تحية لك الرفيق غسان أبو نجم ونشكرك في هيئة تحرير جريدة النهج الديمقراطي على قبول الدعوة لتكون ضيف العدد 561 من جريدة النهج الديمقراطي الذي خصص ملفه لنضالات الشعوب ومقاومتها للاستبداد والتبعية والاستعمار، ولتنير القراء حول مجريات وآفاق الصراع الفلسطيني الصهيو- امبريالي... خصوصا ما بعد ملحمة طوفان الأقصى

■ مع دخول العدوان وحرب الابادة الجماعية الشهر التاسع، أية دلالة لأداء المقاومة ولصمود الشعب الفلسطيني؟

بداية اود ان اوضح ان تاريخ السابع من أكتوبر حين انطلقت معركة طوفان الأقصى كتبته المقاومة باحرف من ذهب وان القضية الفلسطينية سيؤرخ لها ما قبل هذا التاريخ وما بعده ليس لأنها غيرت مجرى الصراع الفلسطيني الصهيوني فقط بل غيرت وجه العالم أجمع وأثبت الشعب الفلسطيني انه عصي على الانكسار امام اعتى آلة عسكرية في الإقليم ولنا معه تجارب عبر سنوات الصراع في الانتفاضة الأولى والثانية ومعركة ثأر الاحرار وسيف القدس وغيرها اثبت خلالها شعبنا الفلسطيني ومقاومته المجيدة قدرته على التصدي لهذا الاحتلال وجيشه الذي يعد اكبر واضخم منظمة إرهابية في التاريخ الحديث.

فبعد مضى تسعة أشهر على معركة طوفان الأقصى لم يستطع الكيان الصهيوني تحقيق اي من أهدافه المعلنة فلا استعاد الأسرى ولم يدمر قوى المقاومة ولم يجلب الأمان لمستوطني شمال غزة وما استطاع تحقيقه فقط تدمير المنازل والمستشفيات والمدارس وقتل المدنيين من الشيوخ والنساء والأطفال رغم توغله في كل أنحاء القطاع بل تكشفت حقيقة هذا الجيش بأنه منظمة إرهابية وبلا اخلاق وانه رغم التجهيزات التي يمتلكها وتفوقه التقني العسكري لم يصمد امام ارادة الشعب الفلسطيني الذي أدارت قيادته المعركة عسكريا وسياسيا بكل اقتدار افقدت هذا الجيش قدراته الاستخباريه وافقده القدرة على المباغتة وتحقيق حربا خاطفة وحولت سلاح هذا الجيش الذي يضاهي أسلحة دول متقدمة إلى أهداف سهلة مما افقدها سمعتها التسويقية مما جعل معنويات قادة وافراد هذا الجيش تنهار احيانا وتدفعهم إلى رفض الخدمة او الاستقالة خاصة بين كبار الضباط الذين لم ينجحوا في تحقيق اي هدف عسكري يذكر رغم الدعم العسكري واللوجستي الذي تقدمه أمريكا الشريك الرئيسي في الحرب على شعبنا إضافة إلى الدعم الألماني والبريطاني اللوجستي والاستخباراتي مما يؤكد ان هذا الجيش ورغم القدرات التي يمتلكها لم يستطع هزيمة شعبنا واستطاعت المقاومة ان تهز صورة وسمعة هذا الجيش واسلحته التي لطالما عول عليها لتكون الحامي والمنقذ لأنظمة التطبيع والأنظمة الرجعية العربية.

اما سياسيا فقد أدى الصمود الاسطوري لقوى المقاومة الوطنية التي تميزت بالصلابة السياسية والتعاون العسكري بين مكوناتها وتصديها لحرب الابادة الجماعية وتكبيد جيش الاحتلال خسائر في الأفراد والمعدات إلى تخبط في المستوى السياسي الصهيوني بسب فشل هذه القيادة في تحقيق أهداف الحرب المعلنة والأهداف غير المعلنة والتي تمثلت بتدمير بنية المجتمع الفلسطيني الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية عبر شن حرب ابادة جماعية تدمر القدرات العسكرية للمقاومة ودفع السكان المدنيين للهجرة القسرية هربا من هول وحجم التدمير للبنية الصحية والتجويع المتعمد عبر اغلاق المعابر الحدودية لمنع المساعدات وهذا ما كان يهدف له التحالف الصهيوني الديني الفاشي بقيادة سميتروتش وبن غفير وحزب الليكود بقيادة نتنياهو لتحقيق حلم اليمين الفاشي القومي والديني في إعادة احتلال قطاع غزة والضفة الغربية وتوسيع حملة الاستيطان فيهما لاسقاط اي مشروع سياسي يطالب باقامة دولة فلسطينيه لاحقا على اعتبار أن هذه الأراضي ليست ملكا للشعب الفلسطيني وانما هي ارض الميعاد وقد التقى هذا المشروع الصهيوني مع المشروع الأمريكي الذي سعى إلى تدمير القدرات العسكرية للمقاومة كي لا تشكل خطرا على خط الغاز البديل للغاز الروسي او على خط التبادل التجاري الذي تسعى أمريكا لتسيره ليكون بديلا عن طريق الحرير وكلا المشروعين يستوجبا تدمير المقاومة الوطنية الفلسطينية لتحقيقهما. ولكن صمود شعبنا وبسالة مقاومتنا افشلت هذه الأهداف الغير معلنة لحرب الابادة الجماعية بل على العكس تماما ازداد تمسك شعبنا بوطنه ومقاومته وتعمقت اللحمة بين مكونات الشعب الفلسطيني عكس ما واجهه الكيان الصهيوني من تعمق ازمته البنيوية بين مكوناته واستقالات وخلافات بين نخبه السياسية وتعمق عزلته السياسية على الصعيد العالمي رغم الغطاء السياسي والدبلوماسي الذي وفرته له الولايات المتحدة الأمريكية حليفه وشريكه في حرب الابادة.

اقتصاديا واجه الكيان الصهيوني ازمة اقتصادية كبيرة وكارثية ضمن المعايير الاقتصادية يحتاج الحديث عنها أكثر من مقابلة ولا يتعلق الأمر هنا بتكلفة الحرب التي بلغت حتى منتصف شهر مايو ٥٣ مليار دولار حسب تايمز اوف اسرائيل ووول استريت جورنال وهذه التكلفة يمكن تسديدها لاحقا من حلفاء الكيان ولكن الازمة الحقيقية للكيان تتمثل في محورين اقتصاديين هامين الأول وضع الاقتصاد الصهيوني المحلي بكافة قطاعاته والمحور الثاني انسحاب الاستثمارات الخارجية وهجرة استثمارات من الكيان الصهيوني نحو أوروبا وامريكا وكندا وغيرها من الدول

بالنسبة للمحور الأول كان لمعركة طوفان الأقصى وشن الكيان الصهيوني حرب ابادة شاملة على الشعب الفلسطيني أثرا كبيرا على الاقتصاد المحلي الإجمالي بسب خروج ٣٥٠ الف من قطاعات العمل المختلفه للالتحاق بالخدمة الاحتياطه وخروج ١٣٠ الف عامل فلسطيني من سوق العمل مما رفع الأجور للعامل الصهيوني ضعفين وبعض الاحيان ثلاث أضعاف مما اصاب الاقتصاد الصهيوني بحالة ركود تضخمي اي تباطؤ النمو الاقتصادي بالتزامن مع التضخم حسب موقع شترستوك الصهيوني رافق ذلك ارتفاع في اسعار السلع إلى ٤٠٪ مقارنه بعام ٢٠٢٣ وازداد التضخم ٢.٥٪وزاد عجز الموازنه ١٨.٥ مليار دولار وارتفع الي ٢٠.٥ مليار دولار في النصف الأول من عام ٢٠٢٤ وزادت عائدات الضرائب ٨.١٪وتراجع دخل المواطن ٢٠٪ وتراجع الاستثمار في الصناعات التقنية إلى ١٥٪ قطاع السياحة تعرض لانهيار كبير وصل نسبة ٧٠٪ وهروب العديد من أصحاب الفنادق والشركات السياحية للخارج نتيجة توقف السياحة في الكيان والقطاع الزراعي تعرض الكارثة حقيقية نتيجة هروب مستوطني شمال فلسطين إلى الوسط وهروب مستوطني غلاف غزة أيضا واللتان يعتبرتا سلة الغذاء للكيان الصهيوني

وتساهم مستوطنات غلاف غزة ب ٧٥٪ من المحاصيل الزراعية و٢٠٪تساهم بها مستوطنات الشمال وهذه تعطلت بالكامل مما دفع الكيان للاستيراد من تركيا مما رفع سعر السلع إلى ٥٠٪ والنسب في تزايد.

ولقد شكل هروب ما يقارب ٢٠٠ الف مستوطن من غلاف غزة وشمال فلسطين الى كارثة حقيقية في الكيان ليس لتعطل العمل فقط بل شكلوا عبئا على الموازنة نتيجة إقامتهم في الفنادق على نفقة الدولة.

اما القطاع الصناعي التقني بشقية العسكري وقطاع التكنولوجيا فقد ضرب في مقتل نتيجة هجرة راس المال المستثمر حيث انخفض الاستثمار به بنسبة ٧٠٪ حسب فاينانشل تايمز

اما المحور الثاني فهو انسحابات بالجمله للعديد من الصناديق الاستثمارية السياديه من سوق الاستثمار الصهيوني ولنأخذ النرويج كمثال حيث يمتلك الصندوق ١.٦ ترليون دولار ويستثمر في الكيان الصهيوني وفي تقرير نشر في النرويج بتاريخ ١ مايو ٢٠٢٤ أفاد بأن رئيسة البنك المركزي النرويجي ايدا ولدن باش طلبت من البرلمان النرويجي سحب استثمارات الصندوق في ٧٦ شركة صهيونية بنوك عقارات وغيرها وقد تم ذلك

على ضوء هذه الأزمات المتعدده للاقتصاد الصهيوني أورد البنك المركزي الصهيوني تقريرا يفيد ب

انخفاض الصادرات ٢٢.٥٪

انخفاض الانفاق الخاص ٢٦.٩٪

انخفاض الاستثمار في الأصول الثابته ٦٧.٩٪

انخفاض الواردات ٤٢.٤٪

وقفز الانفاق الحكومي إلى ٨٣.٧٪

وبحسب موقع وول ستريت جورنال ارتفعت نسبة الدين العام عام ٢٠٢٤ الى ٦٦٪وارتفعت نسبة الاقتراض لتغطية نفقات مما زاد عجز الموازنة ٨ مليار إضافية ٨ مليار دولار وازدادت نسبة

الفائدة على السندات الحكومية إلى ٦.٥٪ انخفضت الأصول الدولاريه إلى ١٩ مليار دولار وارتفع التأمين على الدين من ٦٠ نقطه الى ١٢٠ نقطه.

ان هذا الوضع الذي يلامس درجة الخطورة الاقتصادية دفع شركات وصناديق سيادية للهجرة من سوق العمل الصهيوني مثل تجمع الأذكياء الطيبون العامله في قطاع التكنولوجيا والتي تعمل بالشراكة مع شركات أمريكية وأوروبيه وكنديه لفقدان المستثمرين الأجانب وسحب هذه الاستثمارات عدا عن الصندوق السيادي النرويجي.

وهذه الازمة تفاقمت وتتفاقم يوما بعد يوم وتأخذ منحنيات مختلفة وتكشف العديد من تداعيات معركة طوفان الأقصى على اقتصاد الكيان ويبرز نقطتين هامتين

الأولى ان استمرار المعركة تخلق المزيد من الأزمات للاقتصاد الصهيوني

الثانية رغم الدعم الأمريكي الرسمي للكيان الصهيوني والذي بلغ أكثر من ٢٦٠ مليار دولار منذ تأسيسه موزعه كالآتي ١١٤.٤ مليار دولار مساعدات عسكرية و ٣٤.٤ مليار دولار مساعدات اقتصاديه و١٠ مليار دولار مساعدات برامج صواريخ محسوبة معها نسب التضخم حسب وثائق الكونغرس المنشوره في الجزيرة الاقتصادية ورغم الاستثمارات الهائلة للشركات الأوربية والامريكية على وجه الخصوص التي تستثمر بمليارات الدولارات في مراكز أبحاث مثل التخنيون وشركات اخرى الا ان الاقتصاد الصهيوني يعيش اضخم ازمة منذ تأسيسه

ويتضح ان هذا الكيان قائم على دعم العالم الفرانكفوني له وأن اقتصاده قائم على حجم هذه الاستثمارات والمساعدات المهولة

■ مع طوفان الأقصى، استعادت القضية الفلسطينية مكانتها كقضية مركزية للصراع في المنطقة وفي العالم، هل يمكن اعتبار أن الإنجازات المحققة لحد الآن تشكل بداية نهاية المشاريع التصفوية للقضية، وكيف تقيمون اشكال الدعم والتضامن مع القضية الفلسطينية خلال هذه الفترة؟

● ان ما انجزته معركة طوفان الأقصى جاء نتيجة عملية نضالية تراكمية ضد ممارسات الاحتلال الصهيوني ضد شعبنا في الضفة والقطاع من حالة حصار وتجويع وقتل واعتقالات متتالية وتمدد الاستيطان في اراضي الضفة الغربية ليصبح عدد المستوطنين ٨٥٠ الف مستوطن ما يوازي ثلث سكان الضفة الغربية إضافة للاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى المبارك ومحاولات تهويده فهي جاءت إذا ردا طبيعيا على هذه الممارسات الصهيونية التي كانت تهدف منها تدمير بنية الشعب الفلسطيني الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لتحقيق الحلم الديني الصهيوني الفاشي بإنهاء القضية الفلسطينية وطنا وشعبا فكان اهم انجاز لمعركة طوفان الأقصى انها استطاعت انهاء المشروع الصهيوني ووضعت اللبنة الأساسية لبداية تنامي المشروع الوطني الفلسطيني فبعد ان حاول الاحتلال الصهيوني طمس اسم فلسطين أصبحت قضية الشعب الفلسطيني قضية العالم الأولى واعادت إلى الواجهة حق الشعب الفلسطيني في وطنه واسقطت السردية الصهيونية التي استمرت لعشرات السنين ترسيخها في اذهان شعوب العالم بأن فلسطين ارض بلا شعب وانها الوطن القومي الصهيوني الموعود وبدأ العالم يدرك بعد حرب الابادة الجماعية التي تشنها امريكا وحليفها الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني أحقية الشعب الفلسطيني في نضاله ضد المحتل وان فلسطين حق للشعب الفلسطيني وان نضاله ضد المحتل حق مشروع للشعب الفلسطيني.

وكان لهذه المعركة الدور الأكبر في افشال كافة مشاريع التطبيع مع الانظمة العربية الرسمية ومحاولات رأس الشر العالمي تسويق صفقة القرن والمشترك الإبراهيمي الذي يعطي للكيان الصهيوني الفرصة الذهبية للسيطرة على الإقليم بالمجان وعلى حساب القضية الفلسطينية

حيث تشكل محورا مقاوما للكيان الصهيوني وشركائه دعما للشعب الفلسطيني ضم إيران الداعم العسكري واللوجستي والسياسي لهذا المحور والمقاومة اللبنانية والمقاومة العراقية واليمنيه لمواجهة مخطط الكيان الصهيوني وشركائه في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والمانيا حيث شكل هذا المحور الداعم الحقيقي لمعركة الشعب الفلسطيني مع الاحتلال الصهيوني حيث استطاعت المقاومة اللبنانية فتح جبهة إسناد عسكري في شمال فلسطين اذاقت وتذيق الاحتلال الصهيوني الويلات يوميا والحقت به خسائر عسكرية كبيرة لا يجرء الاحتلال على الإعلان عنها وجعل شمال فلسطين منطقة خالية من السكان او الحياة وساهمت المقاومة العراقية في دك الكيان الصهيوني بالمسيرات والصواريخ البالستية وتولت المقاومة اليمنية مهمة السيطرة على بحر العرب وباب المندب لمنع اي إمداد للكيان الصهيوني عبر منع البواخر بغض النظر عن جنسيتها الدخول إلى فلسطين المحتله بل وتصدت وبكل اقتدار للبوارج البحرية الأمريكية والبريطانيه وتصدت لحاملات الطائرات متعددة الجنسيات واخرجتها من البحر الأحمر واحترقت حاملة الطائرات ايزنهاور مما وسع دائرة الصراع مع الكيان الصهيوني مما شكل تخفيفا للضغط على جبهة غزة تحت شعار رفع المظلومية عن الشعب الفلسطيني وكل هذا ما كان ليحدث دون انطلاق معركة الشعب الفلسطيني نفسه لهذا يمكننا الجزم ان اهم انجاز حققته معركة طوفان الأقصى بعد انجاز إسقاط المشروع الصهيوني انها اسست لمشروع عربي نهضوي مقاوم لكافة مشاريع أمريكا وحليفه الصهيوني في السيطرة على الإقليم هذا الحلف الذي تعزز وفرض وجوده وقوته بفضل الدعم الإيراني وزادت قوته بانتقال الرد الإيراني من خانة الصبر الاستراتيجي إلى الرد الفوري والرادع وهذا ما شاهدناه بام الأعين حين ضربت المسيرات والصواريخ الإيرانية عمق الكيان الصهيوني مما ارعب الكيان وحلفائه الدوليين ودب الرعب في قلوب أنظمة التطبيع الرسمي العربي التي شكلت وتشكل احد المخاطر الجدية على القضية الفلسطينية بل وعلى المشروع النهضوي القومي العربي وعلى المحور الإقليمي المقاوم الذي استطاع ان يفشل كافة أشكال الهيمنة الأمريكية الصهيونية على الإقليم.

وقد شهد هذا الصمود الاسطوري لقوى المقاومة الفلسطينية ومحور المقاومة تضامنا دوليا لمساندة الشعب الفلسطيني في اوساط الطلبة وشعوب العالم وقادت جنوب أفريقيا حملة كشف جوهر الاحتلال الصهيوني النازي عبر استصدار قرارات من محكمتي العدل والجزاء الدوليتين بتجريم الاحتلال كمجرم حرب وبعض قادته ووضع الكيان الصهيوني في القائمة السوداء للأمم المتحدة بوصفه قاتل اطفال وهذه المرة الأولى التي يسقط فيها تابو المحرمات عن الكيان الصهيوني ويتم محاكمته رغم ان هذا الكيان قام اصلا على المظلومية مما اثار الرعب في صفوف قادته وحلفائه الذين لا يزالون يحيكون المؤامرات ويضعون المشاريع الدولية والخطط والبرامج مع حلفائهم في المنطقة لضرب المقاومة الفلسطينية وحلفائها في محور المقاومة ضمن رؤية اليوم التالي للحرب الذي وضعته أمريكا كهدف لضرب ليس فقط المقاومة الفلسطينية بل محور المقاومة بشكل عام والبحث عن صيغ ومشاريع للانقضاض على الإنتصارات المتتالية لهذا المحور مما يدفعنا لنكون متيقظين دائما من اي مشروع يمكن طرحه لاجهاض ما تم إنجازه والتأكيد على ان اليوم التالي الفلسطيني هو ما يجب أن نتمسك به والذي يحمل في جوهره ضرورة المقاومة المستمرة وتصعيد وتصليب جبهتنا الداخلية لتحقيق الأهداف التي انطلقت من أجلها هذه المعركة المقدسة وضرورة ان يفهم اعداء أمتنا ان القرار النهائي بيد المقاومة وليس اعدائها وبوادر هذا الموقف تجلت حين انتظر العالم لمدة أسبوعين أو أكثر قرار المقاومة اتجاه مشروع بايدن وقرار مجلس الامن مما يعني ان الكلمة الفصل بيد محور المقاومة وطليعته المقاومة الوطنية الفلسطينية..

■ ما هي أهم المهام المطروحة على الفصائل وباقي مكونات الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة الحاسمة من نضال الشعب الفلسطيني وأين وصلت المبادرات من أجل الوحدة الوطنية كضرورة على طريق التحرير، وأي تأثير لطوفان الأقصى على ذلك؟

● على ضوء هذا الصمود الاسطوري للشعب الفلسطيني في الضفة وغزة والتصدي البطولي لباقي اقطاب محور المقاومة للمشروع الأمريكي الصهيوني يتطلب وقفة جادة وحقيقية لكل مشاريع تصفية القضية الفلسطينية وأهمها مشروع التطبيع الذي يشكل خطرا وجوديا على المنطقة العربية بأكملها وعلى الأحزاب السياسية والنقابات المهنية وكافة اطر العمل المدني والجماهيري توجيه الشارع العربي نحو الوقوف خلف المشروع المقاوم لدحر الإحتلال وحلفائه من منطقتنا العربي والتأسيس لمشروع نهضوي قومي عربي تقدمي لكي تستعيد هذه الأمة عافيتها بالتعاون مع كل قوي التحرر الإقليمي والعالمي.

اما فلسطينيا فكافة الأحداث والمشاهد التي نراها في غزة والضفة تشير بأن إمكانية دحر هذا الاحتلال أصبح ممكنا وان هذا العدو لا يفهم الا لغة القوة وان التمسك بالمشروع المقاوم والتمسك بالأرض رغم الدمار الشامل والقتل الممنهج ورغم الجوع والعطش وتدمير البنية الصحية ظل شعبنا الفلسطيني شامخا معتزا بمقاومته ولم تثنيه حالات التقتيل والجوع والحصار والخذلان العربي والإسلامي عن المقاومة مما يؤكد ان خيار الشعب الفلسطيني بكل فئاته يقف خلف مقاومته ومشروعه الوطني الفلسطيني القائم على دحر الاحتلال وانتزاع وطنه السليب ويؤشر أيضا بأن كافة المشاريع السياسية التي لم يخرج جميعها عن سقف أوسلو لم تعد خيارا للشعب الفلسطيني مما يستدعي تشكيل أوسع جبهة وطنية تقف خلف المشروع المقاوم لتحقيق طموحات الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال.

من وحي الاحداث

لبناء التحالفات شروط ومبادئ

التيتي **الحبيب**

كل التجارب بما فيها الثورة السودانية الراهنة تجعلنا نؤكد على ضرورة بناء التحالفات والسعي المبدئي والحثيث اليها وذلك لضرورتها السياسية الحتمية.

ان الانتصار في المعارك يفرض ويحتم بناء مثل هذه التحالفات.

وبما انها تحالفات مع قوى تختلف معنا الى هذا الحد او ذاك فهي تحالفات خاضعة لتناقض المصالح وتفاعلها.ان التحالفات تكتسي اشكالا مختلفة ومتنوعة بتنوع القضايا وبنسبة الاتفاق على خطة او برنامج وبمدى الافق الزمني للاتفاق.

كيف نعقد التحالفات؟ نعقدها بالطريقة التي لا تكبل ايدينا وتجعلنا رهينة للتحالف نفسه. يجب ان تبقى يدنا حرة للحركة مدى استوجبت الظروف ذلك.التحالفات هي جزء من سياساتنا فيها ما هو ضمن التكتيك وفيها ما هو ضمن الاستراتيجية.

لكل تحالف اسبابه، دواعيه، اهدافه. عند عقد تحالف كيف ما كان نوعه، يجب ان يكون محط تقييم وإعادة تقدير. بدون مراقبة اداءنا وأداء الجهة او الجهات التي نعقد معها التحالف سنسقط في الاخطاء وقد تتفاقم تلك الاخطاء ونصبح رهائن لحسابات لم نتوقعها او ندخلها في الاعتبار.

عقد التحالفات يدخل ضمن خطة قيادة حرب الصراع الطبقي. العدو يسعى الى عزلنا ونحن نحشد أعظم قوة لمجابهته. حشد اعظم قوى، يعني عقد التحالفات بمختلف اشكالها وأنواعها. من يتهرب من التحالفات لن يكون إلا واحد من اثنين: الاول، أنه لا يرغب اصلا في خوض المعركة مع العدو، وبالتالي فهو ليس معنيا بميزان القوة وضرورة بناء الكتلة الحرجة؛ والثاني هو من يعتقد بأنه لوحده قادر على هزم العدو وتحقيق النصر بقواه الذاتية، وصاحب هذه الحالة مصاب بالتهور وعاجز عن حساب ميزان القوى الفعلي على ساحة المعركة.

بناء التحالفات يتطلب من الاطراف عقد اتفاقات؛ أي انجاز مساومات وتنازلات. من جهتنا للقيام بالمساومات والتنازلات يلزم التقيد بالشروط والمبادئ الدقيقة التالية:

1 – ان تحترم تلك الاتفاقات اهدافنا الاستراتيجية وألا نحيد عنها ولو قيد انملة.

2 – ان تبقى ايدينا حرة وطليقة، وألا تصبح الاتفاقات مكبلة وتمنع الحركة المستقلة.

3 – اخضاع التحالف للتقييم الصارم والمتابعة الدقيقة، حتى يتم اعادة تقدير الموقف من استمراره بتعميقه او فكه.

27/11/2019